A/CONF.199/PC/2

الأمم المتحدة

تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

الدورة الثانية
(٢٨ كانون الثاني/يناير – ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

الدورة الثانية (٢٨ كانون الثاني/يناير – ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول –	مقدمة	١-٣	١
الثاني –	تنظيم الدورة	٤-٤١	١
ألف –	افتتاح الدورة ومدة انعقادها	٤-٢٥	١
باء –	جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٢٦-٣١	٤
جيم –	الحضور	٣٢-٤٠	٥
دال –	الوثائق	٤١	٧
الثالث –	الاستعراض والتقييم الشاملان للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك لبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	٤٢-٤٦	٧
الرابع –	اعتماد التقرير	٤٧-٤٨	٧
الخامس –	المقررات التي اعتمدتها اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية	٤٩	٨
	المقرر ٢٠٠٢/ل ت/١ – إدراج ثلاث وثائق في تقرير اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة		٨
	المقرر ٢٠٠٢/ل ت/٢ – إحالة نص الورقة المقدمة من الرئيس إلى الدورة الثالثة للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية		٨

المرفقات

الأول –	موجز الرئيس للمناقشات بشأن الاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك لبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	٩
الثاني –	موجز الرئيس للجزء المتعلق بحوار أصحاب المصلحة المتعددين	٣٤
الثالث –	اقتراحات بشأن الشراكات/المبادرات من أجل تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	٤٧
الرابع –	قائمة الوثائق التي عرضت على اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية	٥٠

الفصل الأول

مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/١٩٩، دعوة لجنة التنمية المستدامة إلى الانعقاد لكي تعمل بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٢ - وفي دورتها الثانية، قامت اللجنة، بوصفها اللجنة التحضيرية، بإجراء الاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، استنادا إلى نتائج التقييمات الوطنية والاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، والوثائق التي أعدها الأمين العام بالتعاون مع مديري المهام وسائر المساهمات التي وردت من المنظمات الدولية ذات الصلة، وكذلك استنادا إلى مساهمات المجموعات الرئيسية.

٣ - وقام رئيس اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، آخذا في الاعتبار ما ورد أعلاه، بإعداد مشروع وثيقة (A/CONF.199/PC/L.1) لمزيد من النظر فيها والتفاوض بشأنها من جانب اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة (انظر الفصل الخامس، المقرر ٢٠٠٢/ل ت/٢).

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدة انعقادها

٤ - عقدت لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة دورتها الثانية في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، على نحو ما أوصت به في مقررها ٢٠٠١/ل ت/١. وعقدت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية ١٥ جلسة (من الأولى إلى الخامسة عشرة) وعددا من الجلسات غير الرسمية.

٥ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير، افتتح رئيس اللجنة، إميل سالم (إندونيسيا)، الدورة وأدلى ببيان افتتاحي.

٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان افتتاحي وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر القمة.

٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، تكلم الممثلون المذكورون فيما يلي: ألمانيا، عن نتائج المؤتمر الدولي للمياه العذبة المعقود في بون في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ أيسلندا، عن نتائج مؤتمر ريكيافيك المعني بالصيد الرشيد في النظام الإيكولوجي البحري، المعقود في ريكيافيك في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ أيسلندا، عن نتائج الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الأول المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، المعقود في مونتريال في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ كندا، عن نتائج مؤتمر القمة الدولي لمنع التلوث، المعقود في مونتريال بكندا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛ أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا ، عن نتائج الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية ، المعقود في جنيف في الفترة من ١ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، عن نتائج الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المعقود في مراكش في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة (اليونسكو)، عن نتائج المؤتمر العالمي المعني بالمحيطات والسواحل، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ونتائج الاجتماع غير العادي للمجلس التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، المعقود في يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ النمسا، عن نتائج الاجتماع الثاني للمحفل العالمي المعني بالطاقة المستدامة، المعقود في لاكسنبرغ بالنمسا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ونتائج حلقة العمل البيئية المعنية بالنقل والطاقة التي نظمتها مبادرة بلدان وسط أوروبا، المعقودة في فيينا يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة ببيان.

٩ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير، أدلى ببيانات كل من رئيس اللجنة التحضيرية الإقليمية لأوروبا، ورئيس المؤتمر التحضيري الأفريقي، ورئيس مكتب اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، ورئيس اللجنة التحضيرية الإقليمية لمنطقة غربي آسيا والبلدان العربية، ورئيس المؤتمر ا لتحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة.

١٠ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير، أدلى ببيانات كل من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ والمسؤول التنفيذي الأول ورئيس مرفق البيئة العالمية؛ ونائب رئيس شبكة التنمية المستدامة بيئيا واجتماعيا التابعة للبنك الدولي؛ ونائب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

١١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام لمؤتمر القمة ببيان ختامي.

١٢ - وفي الجلسات من السادسة إلى التاسعة، المعقودة في يومي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير، أجرت اللجنة، بصفتها اللجنة التحضيرية، مناقشة عامة. وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، أدلى ببيانات ممثلو كل من فترويلا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وغانا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومصر، وكندا، وبابوا غينيا الجديدة، وأيسلندا، ونيوزيلندا، وسويسرا، واليابان، وكوستاريكا (باسم مجموعة ريو)، وجمهورية إيران الإسلامية، وإندونيسيا، وناورو (باسم مجموعة محفل جزر المحيط الهادئ)، والهند، والمكسيك، وتركيا، وأستراليا، والأرجنتين وشيلي.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من مديرية البيئة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

١٤ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة. وأدلى ببيانات ممثلو كل من إكوادور، والجمهورية التشيكية، والفلبين، وبنغلاديش، وبيلاروس، وساموا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وفنلندا (باسم مجلس القطب الشمالي)،

وغرينادا (باسم الجماعة الكاريبية)، وليتوانيا، وكينيا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، وتايلند، والاتحاد الروسي، والجزائر، وجنوب أفريقيا.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثلا كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١٦ - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ١ شباط/فبراير، ألقى رئيس مؤسسة الأمم المتحدة كلمة أمام اللجنة.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، واصلت اللجنة مناقشتها العامة. وأدلى ببيانات ممثلو كل من رومانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والبرازيل، وسانت لوسيا، وبوتسوانا، وتونس، وتوفالو، وماليزيا، وبوتان، وجمهورية كوريا، ومنغوليا، وباكستان، والصين، وإسرائيل، وفيجي، وقبرص.

١٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلا كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أدلى المراقب عن المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية ببيان.

١٩ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ١ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة ثم اختتمتها. وأدلي ببيانات ممثلو كل من كرواتيا، ونيجيريا، وبيرو، وموزامبيق، وبليز، وجامايكا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مولدوفا، ونيبال، وهندوراس، وسورينام، وبوليفيا، وقيرغيزستان، وأوكرانيا، وبوروندي، وبولندا، والجمهورية العربية السورية، واليابان، وجمهورية تترانيا المتحدة، وموريشيوس.

٢٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا ممثلو كل من جامعة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة التجارة العالمية، واليونسكو، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.

٢١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان أيضا ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، متكلما باسم اللجان الإقليمية.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن كل من الوكالة الفضائية الأوروبية، والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة.

٢٣ - وفي الجلسة العاشرة، المعقودة في ٤ شباط/فبراير، ألقى المبعوث الخاص للأمين العام لدى مؤتمر القمة كلمة أمام اللجنة.

٢٤ - وفي الجلسة١٢ المعقودة، في ٦ شباط/فبراير، عقدت اللجنة حلقة نقاش حول موضوع ''وسائل الإعلام والتنمية المستدامة''. وتولى الرئيس المؤقت لإدارة شؤون الإعلام إدارة الحلقة. وأدلى ببيانات المشاركون في الحلقة التالية أسماؤهم: سنوكي زيكالالا، المحرر التنفيذي بقطاع الأخبار في هيئة إذاعة جنوب أفريقيا بجنوب أفريقيا؛ باربرا بايل، النائبة السابقة لرئيس قطاع البرمجة البيئية في مؤسسة تيرنر للبث بالولايات المتحدة الأمريكية؛ تيم هيرش، كبير المراسلين البيئيين في هيئة الإذاعة البريطانية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ جيم لوري نائب رئيس قطاع الأخبار والشؤون الجارية بتلفزيون ستار بالصين؛ سيموني دوارتي، رئيسة مكتب نيويورك لتلفزيون غلوبو بالبرازيل، كما قدم الرئيس المؤقت تقريرا شفويا عن أنشطة الاتصال التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام من أجل مؤتمر القمة.

٢٥ - وفي الجلسة ١٣، المعقودة في ٧ شباط/فبراير، أدلى ممثلا إندونيسيا وجنوب أفريقيا ببيانين عن حالة الأعمال

التحضيرية للدورة الرابعة للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية ولمؤتمر القمة، على التوالي.

باء – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٢٦ – في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير أقرت اللجنة، بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر، جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.17/2001/PC.2/1 ووافقت على تنظيم أعمالها. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ – الاستعراض والتقييم الشاملان للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك لبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣ – اعتماد تقرير اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية عن أعمال دورتها الثانية.

٢٧ – وفي الجلسة نفسها أقرت اللجنة، بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر، الطلبات المقدمة من كل من الوكالة الفضائية الأوروبية، والوكالة الدولية للطاقة، ووزارات التعدين لمؤتمر الأمريكتين ، ولجنة أمريكا الشمالية للتعاون البيئي، واللجنة الدائمة للبرلمانيين في المنطقة القطبية، ومجلس الوزراء لبلدان الشمال، والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ولجنة التعاون البيئي، والمحفل الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية، لاعتمادها كمنظمات حكومية دولية لكي تشارك بصفة المراقب في العملية التحضيرية وفي مؤتمر القمة.

٢٨ – وفي الجلسة ١٤، المعقودة في ٨ شباط/فبراير، نظرت اللجنة، بوصفها اللجنة التحضيرية، في طلب الاعتماد المقدم من الحملة الدولية من أجل التبت، وهي منظمة غير حكومية أوصت الأمانة العامة باعتمادها (E/CN.17/2002/PC.2/16).

٢٩ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الصين ببيان اعترض فيه على طلب الاعتماد، كما أدلى ببيان ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن بلغاريا والجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفينيا ومالطة والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين) أيدا فيه طلب الاعتماد.

٣٠ – وفي الجلسة نفسها، قدم ممثل الصين اقتراحا بعدم البت في طلب الاعتماد المقدم من المنظمة غير الحكومية. واستنادا إلى المادة ٤٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أدلى ممثلا باكستان وكوبا ببيانين أيدا فيهما اقتراح عدم البت؛ وأدلى ببيانين ممثلا كل من إسبانيا (باسم الاتحاد الأوروبي، فضلا عن بلغاريا والجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفينيا ومالطة والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين) والولايات المتحدة الأمريكية ببيانين اعترضا فيهما على اقتراح عدم البت.

٣١ – وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة، بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على اقتراح عدم البت، وذلك في تصويت مسجل، بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٤٤، وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت.

وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، البحرين،

بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، الفلبين، فنزويلا، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، كينيا، لبنان، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، اليمن.

المعارضون:

أسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، توفالو، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الممتنعون:

أرمينيا، أوروغواي، البرازيل، بوركينا فاسو، بوليفيا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، رومانيا، السنغال، سوازيلند، الكرسي الرسولي، غواتيمالا، فيجي، قبرص، المكسيك، الهند.

جيم – الحضور

٣٢ – ووفقا للفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٥، كان باب العضوية في اللجنة، بوصفها اللجنة التحضيرية، مفتوحا لإتاحة المشاركة الكاملة من جانب جميع الدول.

٣٣ – وكانت البلدان التالية ممثلة في اللجنة: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، الجزائر، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة،

السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، يوغوسلافيا، اليونان.

٣٤ - وكان الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة.

٣٥ - وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة في اللجنة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ومكتب نيويورك للجان الإقليمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ وجامعة الأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومتطوعو الأمم المتحدة؛ ومرفق البيئة العالمية.

٣٦ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في اللجنة أيضا: منظمة العمل الدولية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ واليونسكو؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والبنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٧ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة بمراقبين: اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية؛ والجماعة الكاريبية؛ ولجنة التعاون البيئي؛ والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛ واتفاقية الأراضي الرطبة؛ وأمانة الكمنولث؛ والوكالة الفضائية الأوروبية؛ والمحفل الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ والمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية؛ والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ ومنظمة الوحدة الأفريقية؛ ووزراء التعدين لمؤتمر الأمريكتين؛ والمجلس الوزاري لبلدان الشمال؛ ولجنة أمريكا الشمالية للتعاون البيئي؛ ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ؛ واللجنة الدائمة للبرلمانيين في المنطقة القطبية.

٣٨ - وحضر الدورة المراقبون عن لجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، وكلها كيانات تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة المراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة وتحتفظ بمكاتب دائمة في مقر الأمم المتحدة.

٣٩ - وحضر الدورة المراقبون عن أمانات اتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية تغير المناخ؛ واتفاقية التنوع البيولوجي.

٤٠ - كما حضر الدورة عدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

دال – الوثائق

٤١ – ترد في المرفق قائمة الوثائق التي عرضت على اللجنة، بوصفها اللجنة التحضيرية لدورتها الثانية.

الفصل الثالث

الاستعراض والتقييم الشاملان للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك لبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٤٢ – نظرت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في البند ٢ من جدول الأعمال، وذلك في جلساتها من الأولى إلى الثالثة ومن السادسة إلى العاشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة، المعقودة في ٢٨ و ٢٩ و ٣١ كانون الثاني/يناير وفي ١ و ٤ و ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (للاطلاع على المناقشات، انظر الفصل الثاني، الفقرات ٥-٢٥).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

موجز الرئيس للمناقشات

٤٣ – في الجلسة ١٥، المعقودة في ٨ شباط/فبراير، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، بناء على اقتراح من الرئيس، أن تدرج في تقريرها عن أعمال دورتها الثانية موجز الرئيس للمناقشات. (انظر الفصل الخامس، المقرر ٢٠٠٢/ل ت/١، والمرفق الأول).

موجز الجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين الذي أعده الرئيس

٤٤ – في الجلسة ١٥، المعقودة في ٨ شباط/فبراير، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، بناء على اقتراح من الرئيس، أن تدرج في تقريرها عن أعمال دورتها الثانية، موجز الرئيس للجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين (انظر الفصل الخامس، المقرر ٢٠٠٢/ل ت/ ١، والمرفق الثاني).

المقترحات بشأن الشراكات/المبادرات من أجل تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٤٥ – في الجلسة ١٥، المعقودة في ٨ شباط/فبراير، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، بناء على اقتراح من الرئيس، أن تدرج في تقريرها عن أعمال دورتها الثانية، المقترحات بشأن الشراكات/المبادرات من أجل تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (انظر الفصل الخامس، المقرر ٢٠٠٢/ل ت/١، والمرفق الثالث).

الورقة المقدمة من الرئيس

٤٦ – في الجلسة ١٥، المعقودة في ٨ شباط/فبراير، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، بناء على اقتراح من الرئيس، أن تحيل إلى دورتها الثالثة الورقة المقدمة من الرئيس للنظر فيها مرة أخرى (انظر الفصل الخامس، المقرر ٢٠٠٢/ل ت/٢، و A/CONF.199/PC/L.1).

الفصل الرابع

اعتماد التقرير

٤٧ – في الجلسة ١٥، المعقودة في ٨ شباط/فبراير، كان أمام اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية مشروع تقريرها عن أعمال دورتها الثانية (E/CN.17/2002/PC.2/L.1).

٤٨ – وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير.

الفصل الخامس

المقررات التي اعتمدتها اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية

٤٩ - اعتمدت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية المقررين التاليين:

المقرر ٢٠٠٢/ل ت/١

في الجلسة ١٥، المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، قررت لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن تدرج في تقريرها عن أعمال دورتها الثانية موجز الرئيس للمناقشات[١] وموجز الرئيس للجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين[٢] والمقترحات بشأن الشراكات/المبادرات من أجل تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ [٣].

المقرر ٢٠٠٢/ل ت/٢

في الجلسة ١٥، المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، قررت لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن تحيل إلى دورتها الثالثة الورقة المقدمة من الرئيس للنظر فيها مرة أخرى [٤].

---

(١) انظر المرفق الأول.

(٢) انظر المرفق الثاني.

(٣) انظر المرفق الثالث.

(٤) انظر A/CONF.199/PC/L.1.

المرفق الأول

موجز الرئيس للمناقشات بشأن الاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك لبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

ألف – عرض عام

١ – بدأت لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مزاولة أعمال دورتها التحضيرية الثانية يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. واستمع مندوبو وممثلو المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة، والمجموعات الرئيسية والمراقبون إلى بيانين افتتاحيين أدلى بهما كل من الرئيس ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر القمة. وفي الجلسة الافتتاحية، اعتمدت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية جدول الأعمال ونظرت في المسائل التنظيمية الأخرى. كما وافقت على طلبات الاعتماد المقدمة من عدد من المنظمات غير الحكومية. ولم تتسن الموافقة على طلب اعتماد مقدم من إحدى المنظمات غير الحكومية وأرجئ البت فيه ريثما يتم إجراء مشاورات أخرى فيما بين الوفود.

٢ – وبدأت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية النظر في البند الرئيسي المدرج في جدول أعمالها، وهو الاستعراض والتقييم الشاملان للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وكذلك لبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وللنظر في هذا البند كان أمام اللجنة ما يلي:

(أ) نتائج التقييمات الوطنية؛

(ب) نتائج الاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية والإقليمية؛

(ج) التقارير المرحلية للعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة بمؤتمر القمة أو النتائج التي أسفرت عنها تلك العمليات؛

(د) تقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وغير ذلك من المعلومات الأساسية المقدمة من الأمانة العامة؛

(هـ) وثائق المعلومات الأساسية والمعلومات والإسهامات الأخرى المقدمة من المنظمات الدولية ذات الصلة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية؛

(و) إسهامات المجموعات الرئيسية، التي يرد موجز لها أدناه.

باء – الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية

٣ – استمعت اللجنة إلى تقارير عن عدد من الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية.

٤ – فقد عرض ممثل ألمانيا نتائج المؤتمر الدولي المعني بالمياه العذبة (E/CN.17/2002/PC.2/10)، الذي انعقد في بون في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وألقى الضوء على توصيات المؤتمر الموجهة إلى مؤتمر القمة. وعرض

ممثل أيسلندا تقريرا عن مؤتمر ريكيافيك المعني بالصيد الرشيد في النظام الإيكولوجي البحري (E/CN.17/2002/PC.2/3)، الذي انعقد في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وتقريرا عن نتائج اجتماع استعراضي حكومي دولي بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (E/CN.17/2002/PC.2/15) نظمه برنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة في مونتريال في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وعرض ممثل كندا تقرير مؤتمر القمة العالمي لمنع التلوث (E/CN.17/2002/PC.2/2) الذي انعقد في مونتريال في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وتكلم بالتفصيل عن النتائج الموضوعية، بما في ذلك إنشاء شبكة معلومات عالمية ووضع خطط عمل.

٥ - وقامت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا، بعرض تقرير الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية (E/CN.17/2002/PC.2/11) الذي انعقد في الفترة من ٢ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في جنيف، حيث تضمن ذلك التقرير النتائج والتوصيات المتعلقة بالخطوات المقبلة في تنفيذ الاتفاقية، وبيانا سياسيا يتناول الصلة بين الفقر والبيئة. وقامت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بعرض إعلان مراكش الوزاري الصادر في الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية (E/CN.17/2002/PC.2/4) الذي انعقد في مراكش بالمغرب في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٦ - وعرضت اليونسكو قرارا اعتمده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المجلس التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية (E/CN.17/2002/PC.2/Misc.1). ويوجز ذلك القرار التزامات اللجنة أمام مؤتمر القمة وجهود اللجنة في التوعية بأهمية المحيطات. وناقش الأمين التنفيذي للجنة مداولات ونتائج المؤتمر العالمي المعني بالمحيطات والسواحل الذي انعقد في باريس في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٧ - وقدم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة تقريرا مرحليا عن نظام الإدارة الدولية لشؤون البيئة، وأشار إلى أن خمسة اجتماعات قد عقدت، كان آخرها في ١٢ شباط/فبراير في كرتاخينا بكولومبيا. وقدم وصفا لمساهمات برنامج البيئة في مؤتمر القمة، وذكر أن المقرر الذي سيتخذه مجلس إدارة برنامج البيئة في دورته السابعة، التي ستعقد في كرتاخينا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، سيتم إبلاغه إلى اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة.

٨ - وعرض ممثل النمسا تقريري الاجتماعين الأول والثاني للمنتدى العالمي المعني بالطاقة المستدامة (E/CN.17/2002/PC.2/14). وقال إن الاجتماع الأول للمحفل عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وتناول المسائل المتصلة بتوفير الطاقة من أجل التنمية المستدامة؛ أما الاجتماع الثاني، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، فقد تناول تسخير تكنولوجيات الطاقة للتنمية الريفية.

جيم - تقارير اللجان التحضيرية الإقليمية

٩ - استمعت اللجنة إلى تقارير عن نتائج مختلف الاجتماعات التحضيرية الإقليمية التي عقدت خلال عام ٢٠٠١.

١ - أوروبا وأمريكا الشمالية

١٠ - تكلم الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته ممثلا لرئيس اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية الأوروبية الذي انعقد في جنيف في يومي ٢٤ و ٢٥

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عن نتائج ذلك الاجتماع. وقال إن وزراء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حثوا مؤتمر القمة على تشجيع قيام تكامل أفضل بين سياسات القضاء على الفقر والحماية البيئية والتنمية الاقتصادية. وقد التزم الوزراء بالسعي إلى تعزيز التعاون والتضامن مع البلدان النامية على أساس المسؤولية المتبادلة عن مكافحة الفقر وتشجيع التنمية المستدامة. وسلموا بأن الجهود المبذولة لتوفير الموارد عن طريق الوسائل المحلية والتدفقات المالية الخاصة يجب أن تستكمل بتخفيف الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. وقالوا إنهم يتوقعون من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أن يسفر عن استراتيجيات وتدابير واضحة في هذا الاتجاه.

١١ - ومن أجل وضع العولمة في خدمة التنمية المستدامة، فإن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعقد العزم على إدماج أفقر البلدان في الاقتصاد العالمي عن طريق إزالة التشوهات التي تعتري التجارة وإتاحة النفاذ إلى الأسواق مع عدم الخضوع للرسوم الجمركية ونظم الحصص، وتشجيع توظيف الاستثمارات في أقل البلدان نموا.

١٢ - وقد اقترحوا أن يدخل مؤتمر القمة آلية خاصة لمتابعة بلوغ الأهداف المشتركة في ميدان التنمية المستدامة بروح من الشعور بالتشارك العالمي. وأعرب كثير من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن الأمل في السعي في مؤتمر القمة إلى عقد ''صفقة عالمية بشأن التنمية المستدامة'' لكفالة قيام توازن جديد بين التنمية العالمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢ - أفريقيا

١٣ - تكلم وزير خارجية جمهورية زامبيا، الذي تولى رئاسة اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية الأفريقية التي عقدت في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، عن نتائج ذلك الاجتماع. وقال إن الوزراء الأفريقيين شددوا على أن التقاعس عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتفاقم بفعل العولمة التي عملت على زيادة تفشي الفقر في المنطقة. وقد ألقيت الأضواء على ثمانية مجالات تثير القلق، هي: العقبات التي تعترض الصادرات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة؛ وتوفر الطاقة بأسعار مناسبة؛ وتشجيع تقديم القروض الصغيرة؛ وتوفر خدمات صحية أفضل ومشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والتنمية الريفية والزراعية المستدامة، بما في ذلك الأمن الغذائي؛ وتوفر المياه المأمونة والمرافق الصحية؛ والضعف أمام الكوارث الطبيعية والأخطار البيئية؛ وتحسين فرص الحصول على التعليم. وعلاوة على ذلك، تم التشديد على أن أحد العوامل الرئيسية التي تحد من التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ هو الافتقار إلى الوسائل اللازمة لتنفيذه، ولا سيما عدم كفاية تدفق الموارد. كما تطالب المنطقة بإجراء تقييم مناسب لتدابير تخفيف الديون، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للقارة.

٣ - غرب آسيا

١٤ - قام وزير السياحة والبيئة في اليمن، الذي تولى رئاسة اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية لغرب آسيا/البلدان العربية الذي انعقد في القاهرة في يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بعرض تقرير ذلك الاجتماع. وقال إنه قد أشير إلى أن البلدان العربية باقية على التزامها بالعمل في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة من أجل تحقيق مرامي التنمية المستدامة. وقد تم التنويه بالإنجازات التي أحرزتها البلدان العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة، كما يتضح ذلك في المجالات الصحية والتعليمية، ومن ارتفاع مستوى دخل الفرد، وتحسن مستوى الخدمات الحضرية، وانخفاض مستوى الأمية، وزيادة حصة المرأة في التعليم وفرص العمل، وانخفاض معدل النمو السكاني، وارتفاع متوسط عمر الفرد، وتعزيز المؤسسات البيئية والإنمائية، وتطوير التشريعات، وبناء

القدرات، وزيادة المساهمة في تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات، وتعزيز التعاون الإقليمي.

١٥ - على أنه بالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت، فإن مواصلة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة لا تزال تواجه تحديات، منها تفاقم حدة الفقر، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والنزوح إلى المناطق الحضرية. ويستلزم الأمر وضع سياسات متكاملة للإصلاح الاقتصادي والتعليم العام والمهني وتوفير فرص العمالة وصون الموارد الطبيعية وتعزيز الضمان الاجتماعي وإيجاد حلول لعبء الديون الذي تعاني منه بلدان كثيرة في المنطقة وتعزيز دور القطاع الخاص.

١٦ - وشدد الوزراء العرب على ضرورة زيادة البلدان المتقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية لكي تصل إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وزيادة الأموال المتاحة لمرفق البيئة العالمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم التنمية المستدامة.

٤ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٧ - عرض الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة نتائج اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انعقد في ريو دي جانيرو في يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وقد قام بذلك باسم رئيس ذلك الاجتماع.

١٨ - وقال إن النتيجة الرئيسية للاجتماع هي وثيقة بعنوان ''منهاج عمل ريو دي جانيرو على الطريق إلى جوهانسبرغ، ٢٠٠٢''، تعيد تأكيد المبادئ والأهداف المنصوص عليها في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١. ويبرز المنهاج عدة أمور منها (أ) الحاجة إلى إرساء الأسس لأخلاقيات جديدة تُتخذ حجر أساس للتنمية المستدامة؛ (ب) والحاجة إلى تحقيق تكامل أكبر بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ (ج) وأهمية تعزيز المؤسسات على جميع المستويات من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعارف؛ (د) وأهمية بلوغ الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتأمين موارد إضافية من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص وتعزيز مرفق البيئة العالمية؛ (هـ) والحاجة إلى كفالة نفاذ منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛ (و) وأهمية كفالة تلبية نشر المعارف العلمية وتشجيع البحث واستحداث تكنولوجيات نظيفة لتلبية احتياجات التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية؛ (ز) ووضع استراتيجية للتنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية للجبال؛ (ح) ووضع مجموعة أساسية من البيانات والمؤشرات، بما في ذلك وضع رقم قياسي لدرجة التأثر؛ (ط) والحاجة إلى تنويع إمدادات الطاقة وتشجيع كفاءة استهلاك الطاقة.

٥ - آسيا والمحيط الهادئ

١٩ - قام ممثل لوزير البيئة في كمبوديا، الذي تولى رئاسة اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، بعرض النتائج الرئيسية للاجتماع رفيع المستوى الذي انعقد في فنوم بنه في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٢٠ - وقال إن النتيجة الرئيسية للاجتماع هي منهاج عمل فنوم بنه بشأن التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، الذي يتضمن مسائل وأولويات رئيسية للتنمية المستدامة في المنطقة، كثير منها شامل ويدخل في اختصاص عدة قطاعات، في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. كما تتجلى في المنهاج نتائج اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية والاجتماعات دون الإقليمية.

٢١ - ويشدد المنهاج على أهمية قيام بلدان المنطقة بتعزيز اقتصاداتها، وإصلاح قطاعاتها العامة وتعزيز أساليب الإدارة الرشيدة، على أن يشمل ذلك قطاعي التعليم والرعاية

الصحية؛ ولا مركزية السلطة؛ ووضع نظم مؤشرات وأهداف لرصد التنمية المستدامة. وعلى الصعيدين الإقليمي/ دون الإقليمي، يسلم المنهاج بأهمية دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتنسيقه ورصده. ومن آليات التنفيذ على الصعيد العالمي التي يشدد عليها المنهاج، الوفاء بالالتزامات العالمية التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وتحسين الاستفادة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتعزيز القدرة على إدارة الديون بصورة فعالة؛ وتطبيق أساليب الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي؛ وإزالة الحواجز التجارية من أجل تحسين نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق.

٦ - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٢ - تكلم الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن اجتماع تحالف الدول الجزرية الصغيرة وعن نتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية من زاوية اتصالها باحتياجات بناء القدرات في البلدان الجزرية الصغيرة، ودور المجتمع المدني، والتكيف مع تغير المناخ، وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٣ - وقال إن عزلة الدول الجزرية الصغيرة وما تعانيه من ضعف كانا موضوعين تم التشديد عليهما في عدد من البيانات التي أدلي بها عن نتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية. وشمل ما ذكر من مسائل رئيسية النأي، والتشتت الجغرافي، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والضعف الإيكولوجي، والتعرض للهزات الاقتصادية، وصغر الأسواق المحلية، وقلة ما حبيت به هذه الدول من موارد.

٢٤ - وقد أعادت بعض المناهج الإقليمية تأكيد إعلان بربادوس الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤ والاتفاقيات والاتفاقات دون الإقليمية التي أعقبت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. كما أن تلك المناهج طالبت بعمل استعراض شامل لبرنامج العمل في عام ٢٠٠٤.

دال - تقارير رؤساء الوكالات

٢٥ - استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها رؤساء وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة بشأن تقييمهم للتحديات التي تواجه مؤتمر القمة والمساهمات التي يمكن لمؤسساتهم تقديمها في مؤتمر القمة وفي تحقيق التنمية المستدامة.

٢٦ - وتكلم المدير التنفيذي للموئل فقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجه مؤسسته في مؤتمر القمة هو تشجيع مراعاة استدامة عملية التحضر. وأضاف أن طرح استراتيجية متكاملة ومنسقة حسنة التحديد للنهوض بتنفيذ جدول أعمال الموئل سيشكل مساهمة هامة في عملية مؤتمر القمة للتنمية المستدامة. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، فإن الموئل يقترح نهجا من شقين: الحاجة إلى وضع استراتيجيات فعالة واضحة لاتخاذ تدابير وقائية دعما للتنمية المستدامة، والحاجة إلى اعتماد استراتيجيات وبرامج وسياسات فعالة قابلة للتكييف ومشاريع محددة للتعامل مع الواقع القائم في المدن.

٢٧ - وأضاف أن أساس مساهمة الموئل في مؤتمر القمة هو نهج يقوم على الشراكات ويفسح المجال لتقديم مساهمات موحدة ومنسقة. ومن الجهات الرئيسية الذين يشترك معها الموئل في الوقت الحالي للتحضير لمؤتمر القمة السلطات المحلية، والبنك الدولي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة ومنظمة الصحة العالمية. ومن المقرر أيضا عقد سلسلة من الاجتماعات تحضيرا لمؤتمر

القمة، وسيتم في أثناء الأعمال التحضيرية إعداد مجموعة منسقة من المواضيع بشأن جدول أعمال الموئل.

٢٨ - وشدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن التحدي الذي يواجه مؤتمر القمة هو تحديد نقطة ارتكاز بهدف تحقيق نتائج في مجال التنمية المستدامة. وقد ركز البرنامج الإنمائي طوال السنوات العشر الأخيرة، وبخاصة من خلال برنامجه لبناء القدرات للقرن ٢١، على مسائل ذات نطاق شامل تتعلق بتنمية القدرات اللازمة لبناء المؤسسات والتنمية البشرية على الصعيد القطري. وكان الجانب الرئيسي المخيب للآمال فيما يتعلق ببرنامج بناء القدرات للقرن ٢١ هو عدم توفر موارد كافية لتلبية احتياجات البلدان النامية. وسيحتاج الأمر إلى إصدار ولاية أقوى كثيرا وتوفير موارد مالية إضافية لتعزيز جهود بناء القدرات. وليست هناك وكالة تستطيع بمفردها العمل على تعزيز القدرات. ورغم أن البرنامج الإنمائي قد أوكل إليه النهوض بمهمة تنفيذ الفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١، فقد دأب على ممارسة العمل مع غيره على أساس الشراكة الوثيقة. والبرنامج الإنمائي يشجع البرامج التكاملية واتباع نهج الدعوة في مجالات مثل التنمية المستدامة للطاقة من أجل الفقراء. ويرى المدير أن هناك حاجة واضحة إلى الحصول على الدعم العام لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥، فضلا عن توفير التمويل لعملية التنمية على نحو يستهدف إحداث تغييرات في الهيكل المالي الدولي، وهو أمر جوهري بالنسبة لمؤتمر القمة. وسيواصل البرنامج الإنمائي السعي إلى اتباع نهج تكاملية في الشراكات التي يقيمها مع سائر الوكالات والمنظمات، فضلا عن المجتمع المدني.

٢٩ - وأشار الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى أن التحديات الرئيسية أمام مؤتمر القمة هي المسائل المتصلة بتغير المناخ وحماية النظم الأرضية التي تحفظ الحياة. وكفالة حماية النظم التي تحفظ الحياة، ومنها الغلاف الجوي، تتطلب زيادة بذل الجهود للتحكم في التلوث ورصد تراكم غازات الدفيئة، وارتفاع منسوب سطح البحر، وتدهور المناطق الساحلية، والآثار الضارة للتلوث على الدول الجزرية الصغيرة النامية، والأحوال الجوية، والدورة الهيدرولوجية. وأشار إلى الهدف المنصوص عليه في إعلان الألفية فيما يتعلق بالحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وقال إن حالة المحيطات، وتوفر المياه العذبة، والمطالب المترتبة على تنامي عدد سكان العالم، وإنتاج الأغذية، وتآكل التربة، والتصحر، أمور تتفرع عنها جميعها آثار خطيرة فيما يتعلق بالفقر. وشدد على أهمية دور العلم والتكنولوجيا في تفهم أثر تغير المناخ على التنمية المستدامة وعلى الحاجة إلى سياسات فعالة. وأكد الأمين العام لمنظمة الأرصاد الجوية أن المسار الذي تسلكه التنمية اليوم ليس مستداما، ونوه بالحاجة إلى نموذج جديد للبحث العلمي يربط بين العلم والتكنولوجيا وبين أثره على المجتمع، ويقوم على الاعتراف بتعدد أبعاد التفاعلات والآثار التي تتعرض لها الحياة البشرية. وذكر أن منظمته ستعمل على تشجيع ذلك النهج الجديد في إطار جهودها الشاملة من أجل تعزيز التنمية المستدامة فضلا عن مواصلة أداء دورها في تقديم المشورة للبلدان.

٣٠ - وذكر أن منظمته، كجزء من مساهمتها في مؤتمر القمة، ستسعى إلى تعزيز القدرات اللازمة لرصد الأحوال الجوية والمناخية، وخدمات الأرصاد الجوية وما يتصل بذلك من خدمات، ورصد الكوارث الطبيعية ومستويات الأوزون وارتفاع منسوب سطح البحر، وعمليات تقييم التغير المناخي. والوسائل بالغة الأهمية للحد من الفقر بمقدار النصف وتحقيق التنمية المستدامة تشمل المياه النظيفة والمرافق الصحية. وستساعد أنشطة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مجالي الرصد والتقييم على كفالة حصول الفقراء على مثل هذه الخدمات الضرورية.

٣١ - وأوجز المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة أربعة معايير لنجاح مؤتمر القمة، هي: اتخاذ إجراءات محددة؛ وإقامة شراكات، ولا سيما مع المجتمع المدني؛ وتحقيق رخاء يتسم بمرونة تسمح بالقضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك؛ والتكامل. وشدد على أن إعلان الألفية يمثل أساسا لمزيد من الأعمال والشراكات. وستشمل مساهمات برنامج البيئة في تلك الجهود (أ) التقييم والإنذار المبكر والرصد، ومن أمثلة ذلك تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية والتقييم العالمي للمياه؛ (ب) بناء القدرات باستعمال وسائل منها، على سبيل المثال، مراكز التنسيق المنشأة لعمليات التوقعات البيئية العالمية؛ (ج) التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا، عن طريق تشجيع زيادة نظافة تكنولوجيات الإنتاج والتكنولوجيات المتصلة بالمياه (د) الصحة والبيئة؛ (هـ) البيئة والأمن الغذائي، بما في ذلك الصلات القائمة مع الكائنات الحية المحورة وراثيا والتكنولوجيا البيولوجية؛ (و) العولمة والتجارة؛ (ز) التنوع (بما لا يقتصر على التنوع البيولوجي وإنما يشمل أيضا مختلف القيم الثقافية والروحية كشرط أساسي لجدول أعمال العولمة)؛ (ح) التحضر، مع العمل عن كثب مع الموئل؛ (ط) الطاقة (بجانبيها الخاصين بالعرض (كالتكنولوجيا النظيفة) وبالطلب (شبكة عالمية من مراكز الطاقة المتجددة))؛ (ي) التنفيذ وضرورة كفالة تفاعل الوكالات مع المجتمع المدني والقطاع التجاري الخاص.

٣٢ - ووصف نائب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التحدي الرئيسي الذي يواجه مؤتمر القمة بأنه إعادة إعطاء الأولوية للحد من الفقر في المناطق الريفية وإعادة تنشيط تلك المناطق. وذكر أن بوسع مؤتمر القمة تحقيق ذلك بالدعوة إلى توظيف استثمارات جديدة تمكن فقراء الريف من القيام بدور ريادي في التغلب على الفقر. وبوجه خاص فإن نتائج مؤتمر القمة يمكن أن تساعد على دفع عجلة التقدم (أ) في بناء قدرات المناطق الريفية ومؤسساتها وفي تمكنها من الحصول على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا والموارد المالية ومن النفاذ إلى الأسواق؛ (ب) التغلب على الفوارق بين الجنسين؛ (ج) تشجيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات؛ (د) تقوية المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقيات البيئية الدولية؛ (هـ) تلبية الحاجة إلى وجود إطار أكثر فعالية لنشر الدروس المستفادة.

٣٣ - وتكلم نائب المدير عن إسهامين كبيرين من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مؤتمر القمة، هما (أ) توظيف استثمارات مباشرة في ميدان الزراعة والتنمية المستدامين، مع مراعاة الميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق من حيث الدخول في شراكات مع فقراء الريف من أجل وضع حلول للمسائل البيئية ومسائل الفقر، وقدرته على تعبئة الموارد؛ (ب) والعمل كقوة دفع لإحراز تقدم أوسع يتجاوز نطاق مشاريع الصندوق وبرامجه، من خلال اتباع طرق فعالة لنشر ما لديه من معارف ودروس مستفادة على سائر الشركاء في عملية التنمية؛ وممارسة أنشطة الدعوة بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لفقراء الريف؛ ودعم بناء قدرات مؤسسات رعاية فقراء الريف لكي تمارس الدعوة لقضاياهم؛ ومواصلة الدخول في شراكات نشطة مع المجتمع المدني والحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية.

٣٤ - وشددت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن التحديات الرئيسية التي تواجه جدول أعمال القرن ٢١ لا تزال على حالها دون تغيير: كفالة توازن الحصول على الموارد اللازمة للتنمية البشرية مع أعداد البشر؛ والقضاء على الفقر المدقع؛ والنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة. وقالت إن هناك أربعة مجالات تشغل الصندوق، هي: مياه الشرب المأمونة؛ والقضاء على الفقر؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتمكين للمرأة. وقد تم التأكيد على أن النمو السكاني، ولئن كان مسألة تهم أفقر البلدان، ينسحب اليوم بآثاره على العالم برمته ومن ثم يتطلب حلا عالميا. وتم

التشديد أيضا على أن هناك توافقا عريضا في الرأي على الصعيد الدولي حول الصلات القائمة بين القضاء على الفقر والنهوض بالصحة الإنجابية وتحقيق المساواة بين الجنسين وحماية البيئة، وحول وجوب مواصلة المجتمع الدولي تعزيز المكاسب التي تحققت في تلك المجالات بالفعل. وأخيرا، خلصت المديرة التنفيذية إلى أن مساهمة الصندوق في مؤتمر القمة ستتمثل في تقاسم خبرات المنظمة في مجال مساعدة البلدان على إدخال موضوع السكان في السياسات الإنمائية.

٣٥ - وشدد الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر على أن التحديات الرئيسية التي تواجه مؤتمر القمة هي القضاء على الفقر وكفالة الأمن الغذائي وتشجيع التنمية المستدامة في الأراضي الجافة.

٣٦ - وأشار إلى أن التقدم المحرز في إطار الاتفاقية، التي اعتمدت في عام ١٩٩٤ وبدأ نفاذها في عام ١٩٩٦، اعتراه البطء بسبب عدم توفر موارد كافية لتنفيذها. وعلى عكس الاتفاقيات الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فقد افتقر الاتفاق المتعلق بالتصحر إلى آلية تمويل متعددة الأطراف يمكن التنبؤ بأطوارها. على أنه كان من التطورات التي وقعت في الآونة الأخيرة أن مجلس مرفق البيئة العالمية اقترح إضافة مسألة تدهور التربة (إزالة الأحراج والتصحر) إلى المسائل المحورية التي يهتم بها مرفق البيئة العالمية. ومن المتوقع اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن أثناء جمعية مرفق البيئة العالمية التي ستنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. غير أن الأمين التنفيذي شدد على أن مؤتمر القمة يتيح فرصة للبدء في تنفيذ الاتفاقية، وللقيام على نحو واف وفي حينه بتناول مسألتي الدعم المالي وبناء القدرات.

٣٧ - وأكد الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي أن التنوع البيولوجي هو عماد التنمية المستدامة في مجالات عدة، منها مجالات الأمن الغذائي واستقرار المناخ وتنقية المياه والحفاظ على التربة والصحة البشرية. ورغم ما تحقق من نجاح كبير في تنفيذ الاتفاقية، فلا يزال التنوع البيولوجي يتعرض للفقدان بمعدل مزعج بسبب المطالب البشرية والأنشطة الاقتصادية المتنامية دوما، والتعثر في الانتقال من الاستغلال إلى الإدارة المستدامة.

٣٨ - وقال إن من التحديات الرئيسية التي تواجه مؤتمر القمة من زاوية الاتفاقية إرسال إشارة سياسية واضحة تفيد بأن تحقيق أهداف الاتفاقية شرط أساسي للتنمية المستدامة. وتدعو الحاجة إلى تجديد الالتزام بالاتفاقية بوصفها آلية عالمية فعالة يمكن أن توحد وأن تعزز الجهود الجاري الاضطلاع بها من خلال الاتفاقات والبرامج الإقليمية والدولية المتصلة بالتنوع البيولوجي.

٣٩ - وأعلن أن مؤتمر الأطراف سيعقد اجتماعه السادس في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وسيقوم بإعداد رسالة موجهة إلى مؤتمر القمة. أما الإنجازات الرئيسية للاتفاقية فهي: (أ) اعتماد بروتوكول كرتاخينا بشأن السلامة البيولوجية؛ (ب) وإعداد مشروع مبادئ بون التوجيهية بشأن الانتفاع من الموارد الجينية وتقاسم الفوائد؛ (ج) ووضع نهج النظم الإيكولوجية وتطويره التدريجي في مختلف مجالات البرامج؛ (د) والعملية المتعلقة بالسكان الأصليين والمجتمعات المحلية؛ (هـ) وتشجيع التعاون ونواحي التآزر فيما بين الوكالات فيما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل. وقد وضعت الاتفاقية بالتعاون الوثيق مع مرفق البيئة العالمية، الذي استثمر قرابة ١,٢ بليون دولار على مدى السنوات التسع الماضية ونجح في تعبئة مبلغ آخر قدره مليونان من الدولارات.

٤٠ - وقام المسؤول التنفيذي الأول لمرفق البيئة العالمية ورئيس مجلس إدارته بإيجاز آراء منظمته بشأن التحديات التي تواجه مؤتمر القمة والدروس المستفادة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وذكر أنه ولئن كان جدول أعمال القرن ٢١ لا يزال يشكل مخططا سليما للتنمية المستدامة، فإنه ينبغي تركيز الأعمال المقبلة على مجالات

المواضيع المتعلقة بالطاقة والمياه والغابات والمسألتين الشاملتين لعدة قطاعات المتعلقتين ببناء القدرات والتمويل.

٤١ - وأشار إلى أن من الدروس المستفادة منذ انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية أن محفظة مرفق البيئة العالمية التي تبلغ قيمتها ١٥ بليون دولار لا تكفي لتلبية احتياجات التنمية المستدامة، وأنه يجب زيادتها وانضمام المزيد من الشركاء إليها لكي تتكرر العمليات التي تكللت بالنجاح.وحيث أن القرارات التي تتخذ على المستوى الوزاري لها أهمية حاسمة لتوفير تمويل إضافي، فإن مرفق البيئة العالمية يقوم بتنظيم سلسلة من مؤتمرات المائدة المستديرة الوزارية قبل انعقاد مؤتمر القمة. وأخيرا، أحاط الوفود علما بأنه يجري، في إطار التغذية الثالثة لموارد مرفق البيئة العالمية، تخصيص موارد إضافية لاثنين من مجالات البرامج، هما: تدهور الأراضي، والملوثات العضوية الثابتة. وستوفر المشاريع المضطلع بها في الإطار الخاص بتدهور الأراضي الدعم للأنشطة الموضوعة بموجب اتفاقية مكافحة التصحر.

٤٢ - وأشار نائب رئيس البنك الدولي إلى أنه رغم أن العولمة يمكن أن تقدم مساهمة هامة في التنمية المستدامة، فإن فوائد العولمة يجب أن تقتسم بصورة أكثر عدالة. وبعض الاتجاهات الحالية يفرض تحديات على تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ التنمية المستدامة مستقبلا، ومن ذلك الزيادة المتوقعة في الطلب على الأغذية بسبب النمو السكاني، وتفاقم تدهور الغابات والأراضي والموارد المائية، فضلا عن تزايد الطلب على الطاقة في البلدان النامية. وأعاد تأكيد البنك الدولي لالتزامه تجاه أفريقيا، التي تتعرض فيها التنمية المستدامة للتهديد من جراء تدهور الموارد الطبيعية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة خاصة.

٤٣ - وأعلن أن البنك الدولي، وهدفه الأول هو الحد من الفقر، ملتزم ببلوغ أهداف التنمية المنصوص عليها في إعلان الألفية. كما أن البنك الدولي يتقيد بمبدأ ضرورة شعور البلدان بالانتماء إلى الاستراتيجيات الإنمائية، وزيادة تعزيز الشراكات فيما بين الحكومات والمانحين والمجتمع المدني. وسيقوم البنك الدولي، بالدخول مع شركائه، في مناقشات على نطاق أوسع حول تمويل التنمية، ومساندة عمل تغذية ضخمة لموارد مرفق البيئة العالمية، ومعالجة مسألة تخفيض الديون وإعطاء أولوية عالية للمسائل المتعلقة بالتبادل التجاري.

هاء - موجز المناقشة العامة

٤٤ - أعادت البلدان تأكيد التزامها بالنتائج التي تحققت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما في ما يتعلق باستمرار صحة وأهمية جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وأكد معظم الوفود أن القصد من مؤتمر القمة ليس هو إعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١ وإنما هو إعادة تنشيط الالتزام السياسي بتنفيذه التام. وأولت مجموعة مختلفة من البلدان الاهتمام لمبادئ بعينها من الإعلان، مثل أهمية المسؤوليات المشتركة وإن تباينت، فضلا عن مبدأ النهج الوقائي ومبدأ الملوّث يدفع، في جملة أمور. كما أولي الاهتمام لمسألة ضرورة الاعتراف بأن جميع البلدان ينبغي أن تحقق التنمية المستدامة كل حسب قدراته. ورحب عدد كبير جدا من البلدان بتركيز تقرير الأمين العام على الإسراع بخطى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ باستعمال إجراءات وتدابير محددة، بالنظر إلى الثغرة القائمة حاليا في التنفيذ. وشددت هذه البلدان على أن ذلك يحتاج إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية ، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والنفاذ إلى الأسواق، وكلها يشكل مجالات خاصة ذات أولوية لدى البلدان النامية.

٤٥ - وذكر عدد من البلدان أن فكرة ''الصفقة العالمية'' تصلح إطارا نظريا للنتيجة التي يخرج بها مؤتمر القمة. وينبغي أن تصاغ هذه الصفقة كحزمة توازن بين مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتوازن أيضا في التعبير عن العمد الثلاثة للتنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هدف تلك الصفقة العالمية هو الإسراع بخطي تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وطرح حلول للمسائل القائمة بين الشمال والجنوب، والمساهمة في القضاء على الفقر وفي تحقيق أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك. وطلب عدد من البلدان الحصول على مزيد من المعلومات عن تفاصيل الصفقة المذكورة لكي يتسنى لها الإدلاء بتعليقات أخرى على تلك الفكرة.

٤٦ - وكان من رأي كثير من الوفود أن السنوات العشر التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية شهدت زيادة الوعي بالمسائل البيئية العالمية، واتساع نطاق المشاركة والانخراط من جانب المجتمع المدني في معظم البلدان، وتحقق تقدم كبير في ما يتعلق بمختلف الصكوك التشريعية والقانونية الدولية. كما أن انتشار تقبل مفهوم التنمية المستدامة لدى الحكومات والأوساط الصناعية والمجتمع المدني يشكل في حد ذاته إنجازا في نظر بعض البلدان.

٤٧ - وكان من رأي كثير من البلدان النامية أن من سوء الحظ أن التقدم المحرز في تنفيذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١ لم يكن متسقا وأنه لم يتم الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وبالنظر إلى هذه الظروف، تدهورت اقتصادات بلدان نامية عديدة، ولا سيما في أفريقيا، مما نجم عنه حدوث زيادة مهولة في الفقر وعدم المساواة، ونشوء تهديدات لصحة الإنسان، وتسارع فقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر، والاستعمال غير المستدام للموارد الطبيعية، وتزايد الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية.

٤٨ - وأكدت بلدان كثيرة أن السلام والأمن والاستقرار شروط أساسية للتنمية المستدامة، وأن انعدام السلام والاستقرار يضع عقبات جسيمة في طريق تنفيذ التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي في بلدان ومناطق كثيرة.

٤٩ - وتم التعبير عن كثير من القلق بشأن العولمة، التي تسارعت خطاها بدرجة كبيرة في السنوات العشر التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية. وأشير إلى الآثار المحتملة للعولمة على التنمية، وإن كانت بلدان كثيرة قد سلمت بأن العولمة يمكن أن تؤدي إلى إتاحة فرص وقيام تحديات أمام التنمية المستدامة. وإذا ما سخرت العولمة تسخيرا سليما فإنها يمكن أن تولِّد التنمية المستدامة وأن تدعمها، ويمكن أن تساعد فوائدها بصورة كبيرة على متابعة التنمية المستدامة. وأشار أحد الوفود إلى التعليقات الإيجابية التي أدلى بها الأمين العام في كلمته أمام المحفل الاقتصادي العالمي الذي انعقد في نيويورك في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، حيث أشار إلى أن العولمة، التي هي بعيدة كل البعد عن أن تكون السبب في الفقر وغيره من العلل، تعطي أكبر أمل في التغلب على تلك العلل.

٥٠ - على أن بلدانا أخرى عبرت عن قلقها لأن العولمة أفضت إلى تهميش البلدان النامية وإلى إشاعة عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي والمالي الدولي. وأعربت بلدان نامية عديدة عن إدراكها العميق لضعف اقتصاداتها الوطنية أمام تقلبات الاقتصاد العالمي وعجزها عن المشاركة في فوائد العولمة على قدم المساواة مع غيرها. وكان من نتائج ديناميات العولمة أن تزايد استبعاد بلدان نامية عديدة، وبخاصة في أفريقيا، من الاقتصاد العالمي. ورغم حلول فترة تميزت بتزايد الإنتاجية وتراكم رؤوس الأموال بصورة لم يسبق لها مثيل، فإن العقد الماضي شهد انضمام عشرة ملايين شخص جديد كل عام إلى صفوف الفقراء المعدمين.

٥١ - وشدد بعض البلدان على أنه بالإضافة إلى ما أدت إليه العولمة من زيادة التقلب الناجم عن تدفق رؤوس الأموال على الأسواق المالية العالمية في الأجل القصير على سبيل المضاربة واتساع الفجوة الرقمية، فإنها قد مارست ضغوطا متصاعدة على البيئة العالمية. كما أنها عملت على زيادة احتمالات التصادم مع القيم والثقافات التقليدية.

٥٢ - وكان من رأي عدد من البلدان أن أكثرية البلدان النامية اكتشفت وهي تتعامل مع اليد الخفية للسوق أن الفوائد التي تجنيها تتساوى معها خفاء تقريبا. وعندما فتح الكثير من البلدان الحزرية الصغيرة النامية، مثلا، أبواب اقتصاداته الوطنية، فإن هذه البلدان وضعت في مهب الخطر أعمالها التجارية وصناعاتها المحلية بتعريضها للمنافسة المفرطة من جانب شركات متعددة الجنسية أقوى كثيرا ووفيرة التمويل. وقد خسرت تلك البلدان قطاعها الخاص المحلي وفرص العمالة وما تقدمه من مساهمة في تنميتها الاقتصادية الوطنية.

٥٣ - وطرح رأي مفاده أن سعي بعض البلدان المتقدمة إلى زيادة الحواجز غير الجمركية، بما في ذلك المحاولات في مجال الحمائية البيئية ومواصلة الاعتماد على تقديم إعانات غير مجدية للصادرات، أمر قد أطل برأسه باعتباره جانبا مقلقا من جوانب العولمة. وقد أدى ذلك إلى استمرار معدلات التبادل التجاري السلبية التي تعاني منها البلدان النامية. وأشار بلد آخر إلى أن العولمة بدلا من أن تساعد على تحسين نفاذ السلع الزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق، فإنها قد أدت إلى إقامة حواجز تجارية وإلى استمرار تدني أسعار السلع الأساسية، مما أضر بالإنتاج الزراعي ومنع التنمية الصناعية الوطنية. كما أنها أدت إلى تفاقم الفقر والتدهور البيئي.

٥٤ - وأكدت بلدان كثيرة أن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو كفالة أن لا يكون ازدهار العولمة على حساب الإنصاف والتنمية. ويجب العمل على أن تتسع أحضان العولمة، ولا سيما بالنسبة لمشاركة البلدان النامية والاقتسام المنصف لفوائدها في الاقتصاد العالمي. وإعلان الدوحة الوزاري يفسح المجال لقيام منظمة التجارة العالمية بدور أكمل في العمل على تسخير العولمة لخدمة التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

٥٥ - وكان من رأي بعض البلدان أن مؤتمر القمة ينبغي أن يمهد الطريق لإيجاد حلول فعالة للاقتسام المنصف للفوائد المتأتية من العولمة وللتغلب على جوانبها السلبية بالنسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وكان من رأي عدد من المشاركين أن الأمر سيتطلب توفير شيء من الحماية للاقتصادات الوطنية للبلدان النامية في فترة تحرك هذه البلدان نحو تحرير التجارة.

٥٦ - ومن رأي بلدان عديدة أن الأحوال التي تعمل على تشجيع التنمية المستدامة لم تتحسن كثيرا أثناء السنوات العشر الماضية. فالفقر المدقع، والتدهور البيئي، والتخلف، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وعدم تساوي توزيع الدخل، لا تزال موجودة كلها. وهناك ما يربو على ١,١ بليون شخص لا يزالون يعانون من الفقر المطلق، معظمهم في المناطق الريفية في البلدان النامية، مع وقوع معظم العبء على كاهل النساء والأشخاص المهمشين. والنصف تقريبا من سكان أفريقيا وجنوب آسيا يعيش في فقر.

٥٧ - كما أن الهجرة من الريف إلى الحضر ازدادت بصورة كبيرة أثناء التسعينيات بما ترتب عليه ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في مستوطنات بشرية غير

مستدامة في المناطق الحضرية. وهذه المستوطنات البشرية في معظمها مستوطنات غير رسمية قامت دون تخطيط وذلك غالبا في مناطق خطرة مع افتقارها إلى الخدمات البلدية الأساسية من قبيل مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية ووسائل النقل العام والمدارس والمستوصفات. وهي غالبا ما تقوم نتيجة لعدم كفاية التخطيط الحضري، وعدم الاستثمار في الهياكل الأساسية، وأنماط الاستثمار القائمة على المضاربة، وإهمال احتياجات الفقراء. وأشير إلى أن زعماء العالم وافقوا في إعلان الألفية على تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في معيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة، حسب ما اقترح في مبادرة ''مدن خالية من الأحياء الفقيرة''. وسيتطلب بلوغ ذلك الهدف اتخاذ إجراءات على مستويات كثيرة. وأشير إلى أن الحصول على مساكن محسنة ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية والرعاية الصحية والتعليم يشكل أولويات عاجلة لتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة. أما التحسينات على الأجل الأطول فتحتاج إلى تحسين تخطيط المدن والاهتمام بحقوق ملكية الأرض والهياكل الأساسية الحضرية.

٥٨ - وذكر أن الأحوال الصحية في بلدان كثيرة تحسنت عموما أثناء التسعينيات مع زيادة متوسط عمر الفرد وانخفاض معدلات وفيات الأطفال. ورغم ذلك فإن اعتلال الصحة لا يزال يشكل عائقا رئيسيا للتنمية في بلدان نامية كثيرة. ثم إن عدم كفاية إمدادات المياه وتلوثها، وسوء المرافق الصحية، والتلوث الحاد للهواء داخل المنازل بسبب أنواع الوقود التقليدية، والملاريا، والسل، وسائر الأمراض المعدية والطفيلية، وعدم القدرة على الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، تتسبب كلها في وفاة عدد كبير من الناس أو وقوعهم فريسة للمرض. وأشار بعض البلدان إلى أن ظهور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا كانت له آثار فادحة في صفوف شباب السكان البالغين، مما يؤدي إلى انخفاض مذهل في متوسط عمر الفرد ويؤدي إلى نشوء عقبات هائلة تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، فإن البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية شهدت حدوث زيادات في الأمراض المرتبطة بالمأكولات غير الصحية، والتعود على الجلوس معظم الوقت، والسمنة.

٥٩ - وأبلغ عدد من البلدان عن إحراز تقدم في إتاحة فرص التعليم، بما في ذلك المستوى الثانوي. ورغم أن البلدان النامية قد شهدت في معظمها حدوث تحسن كبير في صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية على مدى السنوات العشر الماضية، فقد أشير إلى أن ما يربو على ١١٣ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية في البلدان النامية لا يتلقون حاليا أي تعليم مدرسي أساسي. وقد هبط عموما عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، غير أن الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي لا تزال قائمة في مناطق كثيرة، ولا تزال البنات تعانين من الحرمان من الدراسة. وكان التقدم بطيئا في تضييق الفوارق في توزيع الفرص التعليمية، كما يتضح ذلك من الفروق في مجال التعليم تبعا للدخل والجنس والإصابة بالعجز والأصل الإثني والمواقع الحضرية مقارنة بالمواقع الريفية.

٦٠ - وشدد مختلف البلدان على أن دور التعليم في التنمية المستدامة له أهمية حاسمة. واعتبر معظم البلدان أن التعليم والتوعية، فضلا عن إشاعة ثقافة التنمية المستدامة، تشكل وسائل هامة لتمكين الجمهور والمجتمع المدني من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم تأكيد أن التعليم له دور خاص في تعزيز قدرة المرأة والفتاة على المساهمة بصورة كاملة في المجتمع. ويتطلب الأمر بذل جهود أكبر للنهوض بالتعليم الرسمي وغير الرسمي وبالوعي - بدءا من مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما بالنسبة للفتاة. ولئن كان الأمر يحتاج إلى تعزيز الجهود المحلية والوطنية الرامية إلى تشجيع التعليم من

أجل التنمية المستدامة، فإن هذه الجهود يجب أن تستكمل بالتعاون الدولي.

٦١ - واتفق معظم الوفود في أن القضاء على الفقر، بما في ذلك فقر الدخل، والجوع والأمية واعتلال الصحة، يشكل عاملا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة وفي مرامي مؤتمر القمة. ولقد كان التقدم المحرز في القضاء على الفقر بالقياس إلى الأهداف الإنمائية للألفية تقدما بطيئا كما أنه سيتطلب اشتراك البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمجتمع المدني والحكومة ودوائر الأعمال التجارية معا في اتخاذ إجراءات متضافرة ومتجانسة. ثم إن التغلب على الفقر وإيجاد سبل مستدامة للرزق يتطلب نمو الاقتصادات لأنه يوفر الفرص للفقراء، ومنها فرص العمل. ويحتاج الأمر إلى التمكين للفقراء، ولا سيما النساء منهم، لكي يتاح لهم ممارسة التأثير على السياسات والعمليات والمؤسسات التي تتحكم في تشكيل معالم معيشتهم. كما يلزم تمكين الناس الذين يعيشون في فقر من الوصول إلى الخدمات، ولا سيما خدمات التعليم والصحة، وموارد مثل الأرض والمياه ومصادر الطاقة المستدامة.

٦٢ - وفي رأي كثيرين أنه رغم أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع قد ازداد بدرجة كبيرة على مدى العقد الماضي، فإن أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة بقيت في جوهرها على حالها بدون تغيير. وكما أشار إليه البعض، فإن التحسن الذي طرأ على الكفاءة في البلدان المتقدمة فاقته الزيادة التي طرأت على حجم البضائع والخدمات التي تستهلك وتنبذ.

٦٣ - ورغم أن الموارد المحلية كانت أحيانا هي المصدر الأول لتمويل التنمية المستدامة، فإنه يلزم استكمالها بإيرادات تتأتى من التبادل التجاري ومن مصادر التمويل الخارجية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية. وشددت البلدان النامية بالذات على أن تخلف المجتمع الدولي عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بالتبادل التجاري والاستثمار والتمويل ونقل التكنولوجيا كان عاملا رئيسيا حد من تنفيذ نتائج المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية، وذكر أن خمسة بلدان فقط حتى تاريخه هي التي حققت الهدف الذي حددته الأمم المتحدة لتوفير نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية للخارج. وقد خلت السياسات المتبعة في تلك المجالات من التجانس أو الاتساق فيما يتعلق بالاحتياجات البشرية في الأجل الطويل وبأهداف التنمية المستدامة. وعمل عبء الديون الخارجية الباهظ وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية على الحد من قدرة بلدان نامية كثيرة على اجتذاب الاستثمارات وشل قدرتها على تنفيذ سياسات للتنمية المستدامة. ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بسرعة في التسعينيات، فقد تركز في عدد صغير من البلدان.

٦٤ - وأبلغت البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية، عن أنها عانت تدهور معدلات التبادل التجاري. وذكر أن الحواجز التجارية وعدم قدرة البلدان النامية على النفاذ إلى الأسواق تعيق مشاركتها بصورة كاملة في السوق العالمية ومن ثم قدرتها على إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة.

٦٥ - وأشارت بلدان كثيرة إلى تقاعس المجتمع الدولي عن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وعن التقاسم المنصف للفوائد المتأتية من التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسائر التكنولوجيات الجديدة. وأعربت تلك البلدان عن اعتقادها أن الدرس الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من ذلك هو أن الأسواق لا تكفل في حد ذاتها نشر القدرات التكنولوجية، ومن ثم يحتاج الأمر إلى إيجاد وسائل تكميلية تضمن للبلدان النامية الاستفادة من الابتكار

التكنولوجي، بما في ذلك توفير التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية.

٦٦ - وأشار عدد من المشاركين إلى أن الجوع وانعدام الأمن الغذائي لا يزالان يشكلان كارثة مستمرة تنسحب بآثارها على نحو ٨١٥ مليون شخص في أنحاء العالم. واعترافا بضرورة اتخاذ إجراءات فورية للتصدي لهذه المشكلة، فإن زعماء العالم وافقوا، في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٦، على هدف حده الأدنى هو تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من قلة التغذية بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد أعيد تأكيد ذلك الهدف في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومع ذلك فقد ذكر أنه يستدل من الاتجاهات الأخيرة على أن التقدم المحرز حتى تاريخه في بلوغ ذلك الهدف لا يسير في مجراه المتوقع وإلى أن من غير المحتمل أن يتم بلوغ ذلك الهدف. وسوف ينعقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ مؤتمر لإجراء استعرض خَمْسي لتحديد طرق لإزالة المعوقات التي تعترض تحقيق ذلك الهدف.

٦٧ - وأشير إلى أن الدعم لمفهوم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية يتزايد منذ عام ١٩٩٢ بفضل اتضاح الحاجة إلى التصدي لمشكلة الجوع والفقر والتنمية الريفية باتباع نهج متكامل. والهدف الرئيسي لذلك المفهوم هو زيادة إنتاج الأغذية بطريقة مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي. كما أن وضع اتفاقات دولية مثل اتفاقية مكافحة التصحر، والأعمال التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، أمر كان له الفضل في تعزيز الصلة مع الجهود الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي الزراعية.

٦٨ - وبالنظر إلى أن معظم الفقراء يعيش في المناطق الريفية وإلى الحاجة الماسة إلى زيادة الأمن الغذائي بدرجة كبيرة بالنسبة لسكان العالم الذين يتزايد عددهم، فقد طالبت بلدان كثيرة باتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار اتجاه الهبوط الذي يعتري توفير الموارد البشرية والمالية للتنمية الريفية والإدارة المتكاملة للأراضي. وتدعو الحاجة إلى قيام شراكات جديدة بين الحكومات على جميع المستويات وأصحاب المصلحة، بمن فيهم الفلاحون والعلماء والمدرسون والشباب والمنظمات غير الحكومية، تستهدف مكافحة تدهور الأراضي ومكافحة التصحر. واقترح أن يتم النظر إلى الاتفاقية على أنها ''اتفاقية للتنمية المستدامة'' لها أهمية قصوى في معالجة مسائل أعرض للتنمية المستدامة. وينبغي أن تكون لجوانب التآزر بين الاتفاقية وسائر اتفاقيات المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية فائدتها في تنفيذ تلك الاتفاقيات كلها.

٦٩ - وأشير إلى أن حصة المساعدة الإنمائية التي توجه إلى القطاع الزراعي تتدنى باستمرار. وفي الوقت ذاته، فإن التقديرات تشير إلى أن الموارد اللازمة للقضاء على الجوع تقل عن التكاليف البشرية والاقتصادية المترتبة على عدم القضاء عليه، بما في ذلك التكاليف الناجمة عن اعتلال الصحة وانخفاض إنتاجية العمال وهبوط النمو الاقتصادي.

٧٠ - وذكر عدد من المتكلمين أن الحواجز التي تفرض على التبادل التجاري في المنتجات الزراعية، ولا سيما المنتجات الأولية، يترتب عليها إلحاق آثار ضارة بالإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وأيدوا زيادة فرص صادرات البلدان النامية في النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة. وأشار بلد إلى الآثار الضارة التي تنسحب على أمنه الغذائي من زراعة المحاصيل غير المشروعة.

٧١ - وأوضح عدد من البلدان أن استعمال النظم الإيكولوجية الرئيسية التي تقيم أود الإنسان، مثل الغابات

وشبكات المياه العذبة والموائل البحرية الساحلية والأراضي المعشبة والأراضي الزراعية، استعمال يتسم بالإسراف. وقد وضعت أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والمصالح الاقتصادية قصيرة الأجل، والضغوط السكانية، والفقر، عبئا باهظا على هذه النظم الإيكولوجية. وعلى الصعيد الإقليمي، وجد أن التنوع البيولوجي يواجه تهديدات شتى ناجمة عن الأنشطة البشرية التي تفضي إلى الإخلال بالموائل وفقدانها وتجزئها.

٧٢ - وأشار بعض البلدان إلى أن التدابير المتخذة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، فضلا عن اتفاقات بيئية كثيرة أخرى، قد تعززت. وأشير كذلك إلى أن بروتوكول كرتاخينا بشأن السلامة البيولوجية قد أبرم تحت رعاية الاتفاقية في عام ٢٠٠٠. وذكر بعض البلدان أنه تم وضع استراتيجيات وطنية للتنوع البيولوجي تنفيذا للاتفاقية. وأشار البعض الآخر إلى النجاح الذي تحقق في مجالات وقف تدهور الغابات، وتطهير الأنهار، وحماية النظم الإيكولوجية الحساسة. وقد قامت بعض المنظمات الإقليمية بوضع استراتيجيات إقليمية للتنوع البيولوجي.

٧٣ - وأبرز متكلمون كثيرون الصلة الوثيقة بين تدهور الأراضي، بما في ذلك التصحر، وبين الفقر والجوع. وذكر أن تدهور الأراضي أدى إلى فقدان جودة التربة، مما ألحق آثارا ضارة بالإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، الأمر الذي نال من سبل رزق ملايين من الأشخاص، ولا سيما في أفريقيا. كما أن تدهور الأراضي الزراعية وتدني خصوبة التربة لا يزالان يشكلان تهديدا رئيسيا موجها للأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية. ورئي أن تضخم عدد سكان العالم، وسرعة خطى عملية التحضر، وتزايد التنافس على الموارد النادرة (مما يؤدي إلى إزالة الأحراج وتآكل التربة وإنهاكها)، عوامل تؤدي إلى تفاقم المشاكل.

٧٤ - وتقبلت بلدان كثيرة مفهوم الإدارة المتكاملة للأراضي، الذي يربط بين الزراعة والتنمية الريفية واستعمال المياه وصونها وتدهور التربة وإنهاكها واستخراج الفلزات والمعادن والكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات وحالات الجفاف والانهيال الأرضي، باعتبار أنه مفهوم يشكل عنصرا شديد الأهمية في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المناطق الريفية، فضلا عن مكافحة انعدام الأمن الغذائي في الريف والحضر. وقد جمع تنفيذ الفصول المتعلقة بالأراضي من جدول أعمال القرن ٢١ بين أصحاب المصلحة المنتمين إلى القطاعات المعنية الذين انخرطوا في العمل مع الحكومات على الصعيدين المحلي والوطني، ومع المنظمات الدولية ذات الصلة.

٧٥ - واعترف بأن اتفاقية مكافحة التصحر تشكل نتيجة هامة من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، باعتمادها في عام ١٩٩٤ وبدء نفاذها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. غير أن متكلمين كثيرين أبدوا قلقهم من أن الاتفاقية تنفرد من دون سائر اتفاقيات المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية بأن ليس لها آلية للتمويل. وقد أعاق عدم توفر تمويل كاف تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بأكثر من ٥٠ برنامج عمل وطنيا وضعت لكثير من أشد البلدان تضررا. ورحبت البلدان بالاقتراح الذي قدمه مرفق البيئة العالمية في الآونة الأخيرة داعيا إلى اعتبار أن تدهور الأراضي يشكل مجالا محوريا جديدا للتمويل، وحثوا جميع الدول على تأييد ذلك القرار عندما يعرض على جمعية مرفق البيئة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وطالبت بلدان كثيرة بعمل تغذية ثالثة ضخمة وناجحة لموارد مرفق البيئة العالمية.

٧٦ - وأشير إلى أن الغابات الطبيعية في العالم تتعرض باستمرار بمعدل مرتفع للتحويل إلى أراض للزراعة وغير ذلك من استعمالات الأرض. وذكر أن معدل إزالة الأحراج على المستوى العالمي في فترة التسعينيات يقدر بما يربو على ١٤

مليون هكتار في السنة، معظمها في البلدان النامية المدارية. وفي الوقت ذاته، حدثت زيادة في مساحة الغابات في بعض البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بسبب طغيان التتابع الحرجي الطبيعي على الأراضي الزراعية المهجورة وبسبب إقامة مزارع حرجية بواقع نحو خمسة ملايين هكتار في السنة. وقد ساعدت تلك الزيادة في مساحة الغابات على تعويض إزالة الأحراج التي حدثت في مناطق أخرى، مما أسفر عن خسارة سنوية صافية في مساحة الغابات في جميع أنحاء العالم تبلغ نحو ٩ ملايين هكتار. وقد بلغت المعدلات الصافية لإزالة الأحراج أعلاها في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، في حين أن المزارع الحرجية الجديدة تعوض بدرجة كبيرة إزالة الأحراج في آسيا.

٧٧ - وطالب عدد من البلدان بتقديم دعم دولي لتنفيذ خطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وذكر أن من المهم إشراك أقل البلدان نموا في المنتدى. وينبغي الاهتمام بإصلاح الأراضي المتدهورة واستعادة خصوبتها، وكذلك بدراسة أسباب زوال الأحراج وتدهور الغابات. كما تدعو الحاجة إلى التعاون فيما بين المنظمات والمؤسسات الدولية في الشراكة التعاونية في مجال الغابات. كما طالب بعض البلدان بوضع إطار قانوني دولي للغابات. وأشار بلد أيضا إلى ضرورة تناول جرائم الغابات، بما في ذلك مسائل قطع الأشجار غير المشروع.

٧٨ - وألمح عدد من المتكلمين إلى أن التنمية المستدامة للجبال يمكن أن تتخذ نموذجا لنهج شامل لحماية حيز معيشي برمته وإدارته إدارة مستدامة. ويمكن أن توفر السنة الدولية للجبال التي سيحتفل بها في عام ٢٠٠٢ فرصا وحوافز للنهوض بالبحث العلمي بشأن الجبال، ولتناول الصلات القائمة بين تغير المناخ والطاقة والموارد المائية. وبالنظر لأهمية الجبال للتنمية المستدامة، حث عدد من المتكلمين على النظر في مسألة التنمية المستدامة للجبال كبند مستقل في جدول أعمال مؤتمر القمة. واقترح أيضا أن يقرر مؤتمر القمة مبادرات محددة بشأن التنمية المستدامة للجبال. وذكر أن مؤتمر قمة بشأن الجبال سينعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في بيشكيك بقيرغيزستان، سيربط بين الاحتفال بالسنة والنتائج التي يخلص إليها مؤتمر القمة.

٧٩ - وأشير إلى أن توسع الزراعة المروية وتزايد الطلب على المياه للأغراض الصناعية والبلدية قد عمل على زيادة الضغوط على موارد المياه العذبة في بلدان كثيرة على مدى العقد الماضي. وتتزايد المناطق التي تعاني من ندرة المياه، ولا سيما في شمال أفريقيا وغرب آسيا. وتشير التقديرات إلى أن الحاجة إلى المياه في العقدين القادمين، ستزداد بنسبة ١٧ في المائة من أجل إنتاج الأغذية للسكان الذين يتنامى عددهم في البلدان النامية، وأن مجموع كميات استعمال المياه سيزداد بنسبة ٤٠ في المائة. ومن المتوقع أن يواجه ثلث البلدان الواقعة في مناطق العالم التي تعاني من قلة المياه حالات من العجز الحاد في المياه أثناء القرن الحادي والعشرين.

٨٠ - وأعرب عن رأي ذهب إلى أن ازدياد حدة ندرة المياه ينطوي على خطر تحول المياه إلى مصدر للنزاع فيما بين الشعوب. غير أن تقاسم المياه كان أيضا عنصرا هاما للتعاون في ثقافات كثيرة، ويوجد اليوم العديد من مثل هذه الجهود التعاونية. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة عن توفير الدعم السياسي والتقني والمالي.

٨١ - وأشار عدد من البلدان إلى ما تبذله هذه البلدان من جهود لوضع خطط متكاملة لخطوط تقسيم المياه، وإلى بعض جوانب النجاح التي تحققت في وقف تدهور الغابات وفي تطهير بعض الأنهار، وحماية النظم الإيكولوجية الحساسة، والتوعية البيئية. وذكر بلد أنه أصلح سياسته الوطنية للموارد المائية واستراتيجيته للإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأنه يسر المشاركة من جانب القطاع الخاص

والمجتمعات المحلية في إدارة المياه. وذكر بلد آخر أنه وفر إمدادات المياه العذبة والمرافق الصحية لنسبة أعلى من الأسر المعيشية، وحسَّن إدارة الموارد المائية، وزاد عدد المناطق المحمية، بينما ذكر بلد آخر أن مجتمعاته المحلية تعمل على صون مناطق خطوط تقسيم المياه وتساعد على الحد من الفيضانات والانهيال الأرضي.

٨٢ - وأعاد عدد من الوفود التأكيد بقوة على هدف إعلان الألفية الخاص بتخفيض عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على المياه العذبة بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥، باعتبار هذا الهدف عنصرا رئيسيا في الحد من الفقر. وأعربت هذه الوفود أيضا عن تأييدها للهدف الإضافي الخاص بتخفيض عدد الأشخاص الذين لا تتوفر لهم مرافق صحية بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥، وفقا لما نص عليه إعلان مؤتمر بون المعني بالمياه العذبة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقيل إن المؤتمر ينبغي أن يسفر عن إجراءات محددة لبلوغ أهداف إعلان الألفية في هذا الشأن، إلى جانب تدابير ذات مواعيد محددة وتوفير الموارد المالية والتكنولوجيا لدعم الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق ذلك الهدف.

٨٣ - وشدد بعض البلدان على أهمية المسائل الجنسانية ومشاركة أصحاب المصلحة في تحقيق تلك الأهداف. واستشهدت تلك البلدان بتوصيات مؤتمر بون، مطالبة بتعهد الحكومات وأصحاب المصلحة بتحسين الترتيبات الإدارية لعمليات المشاركة العامة والخاصة؛ وحشد الموارد المالية للهياكل الأساسية والخدمات؛ وإقامة عمليات مشاركة من أجل بناء القدرات وتقاسم التكنولوجيات والمعارف.

٨٤ - وذهب رأي إلى أن أفضل سبيل لمعالجة موضوع المياه هو أن يتم ذلك على الصعيد الإقليمي، وأن كل ما يبذل من جهود ينبغي أن يكون متمشيا مع الترتيبات القائمة فيما بين الدول التي تتقاسم مجرى مائيا عابرا للحدود، وأن تعمل على تحقيق الحد الأقصى من الفوائد في أعلى النهر وأسفله، وعلى تنمية الموارد المائية وحماية نوعية المياه لصالح كل الدول المشاطئة. وذكر بلد آخر أنه على غير استعداد لتجاوز النصوص التي اعتمدت بشأن مسائل المياه في ختام الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة وفي الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة.

٨٥ - وطالبت بلدان أخرى المجتمع الدولي بأن يدعم مبادرات التعاون الإقليمي التي تقوم بها الدول بشأن المجاري المائية الدولية. وذكر أن الأمر يحتاج إلى اتباع نهج ثنائية وإقليمية مبتكرة فيما يتعلق بالمجاري المائية الدولية، وأن الاتفاقات ينبغي أن تكون متمشية مع مبادئ القانون الدولي والاتفاقيات القائمة. وأُبدي أن القرارات المتعلقة ببناء مشاريع ضخمة للهياكل الأساسية، بما في ذلك السدود، يجب أن تتخذ بالتشاور مع جميع الدول المشاطئة، وأن تتوخى تقليل الآثار السلبية المحتملة إلى أدنى حد. وشدد البعض الآخر على أنه يتحتم ممارسة التعاون المتعدد الأطراف في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمصادر المائية.

٨٦ - وأشير إلى أنه تم منذ انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية التفاوض بنجاح على عدد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والإقليمية الهامة التي تتناول المحيطات والبحار، وأنه يجدر بالذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومعاهدات أخرى ملزمة قانونا قد بدأ نفاذها منذ عام ١٩٩٢. وفي الآونة الأخيرة، فإن اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية بدء نفاذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد عمل مؤتمر ريكيافيك المعني بالصيد الرشيد في النظام الإيكولوجي البحري على إعطاء دفعة إلى الأمام للمناقشات الدائرة حول إدارة مصايد الأسماك القائمة في النظام الإيكولوجي، ويصدق القول نفسه على مختلف

المبادرات التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة. وأُعرب عن الترحيب بإعلان الدوحة الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية والأحكام المتعلقة بإلغاء الإعانات غير المجدية التي تقدم لمصايد الأسماك. وذكر أنه يتوفر الآن المزيد من البيانات العلمية الأفضل عن المحيطات والبحار وإن كان يلزم تقديم مزيد من الدعم لجهود الرصد والتقييم. وقد ازداد التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وأسفر عن نتائج إيجابية. وتيسر التعاون والتنسيق الدوليان في شؤون المحيطات بما تم في عام ١٩٩٩ من إنشاء عملية الجمعية العامة الاستشارية غير الرسمية لشؤون المحيطات، وفقا لما أوصت به لجنة التنمية المستدامة في مقررها ١/٧.

٨٧ - وأعربت بلدان كثيرة عن رأي ذهبت فيه إلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يوجه اهتماما أكبر للمحيطات لأن لها أهمية محورية للتنمية البشرية والتقليل من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وركز بعض البلدان بوجه خاص على حماية مصايد الأسماك وإدارتها المستدامة وعبر البعض الآخر عن اهتمام خاص بالسواحل وإدارة المناطق الساحلية. وأشار البعض الثالث إلى ما للنقل البحري من أهمية حيوية للتنمية العالمية وسلامة البحار.

٨٨ - وحثت الدول الجزرية الصغيرة النامية على تجديد الالتزام تجاه برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمد في عام ١٩٩٤، وطلبت تقديم الدعم لعمل استعراض عَشْري شامل في عام ٢٠٠٤ لتنفيذه. وأشير إلى أن برنامج العمل كان موضع استعراض في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين في عام ١٩٩٩. وقد تم الاعتراف بالجهود الضخمة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن التقييم العام لا يشير إلى أن الإنجاز قد طرأت عليه أية تغييرات موضوعية حقيقية. وإبرازا لهذه النقطة، حدد الاستعراض ستة مجالات محورية تحتاج إلى أن تعطى لها أولوية، هي: تغير المناخ، والكوارث الطبيعية والبيئية، وموارد المياه العذبة، والموارد الساحلية والبحرية، والطاقة، والسياحة. وفي الوقت ذاته، فإن هناك ما يدعو إلى عميق القلق لأن الدراسات القريبة أشارت إلى حدوث تدن مستمر في نوعية البيئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في جميع المناطق.

٨٩ - وأعرب عدد من الوفود عن رأي مفاده أن تقرير الأمين العام لم يول اهتماما كافيا للمحيطات والمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وحث متكلمون عديدون على أن تكون المحيطات والسواحل والجزر موضوعا محوريا في مؤتمر القمة. وطالب بعض البلدان بقيام حوار بين الوفود أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر القمة يكرس للمحيطات والجزر بغية التوصل إلى مبادرات عالمية للتنفيذ، واقترح وفد آخر تخصيص وقت لتناول المسائل المتعلقة بالمحيطات تحديدا.

٩٠ - وشدد المتكلمون على ضرورة اتباع نهج متكامل في تناول مسائل الإدارة البحرية والساحلية، وفقا لما حث عليه استعراض المحيطات الذي أجرته لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة، وأشاروا إلى ما يشيع من قلق من أن الحكومات والمؤسسات الدولية غالبا ما تتبع نهجا جزئيا يقوم على المسائل القطاعية. وذكر أن المحيطات يجب أن تعامل ككل واحد وليس باعتبارها مسألة تدخل في اختصاص قطاعات متعددة. وحيث أن نسبة ٨٠ في المائة من التلوث البحري تنجم عن مصادر أرضية، فقد حث متكلمون عديدون على توخي مزيد من الفعالية في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية الصادر في عام ١٩٩٥، وفقا لما يدعو إليه إعلان مونتريال.

٩١ - وذكر أنه يلزم تحسين المعلومات العلمية وتقييم التفاعل بين الغلاف الجوي والمحيطات وتغير المناخ، ولا سيما في ما يتعلق بالمناطق الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، رغم أن العائق الرئيسي في تنفيذ برنامج العمل ليس

هو الافتقار إلى المعلومات وإنما هو عدم كفاية الموارد المالية والتقنية. والدعم المالي والتقني لكثير من البلدان النامية الساحلية معدوم. ويلزم بناء القدرات فيما يتعلق بالمؤسسات وبالموارد البشرية.

٩٢ - وأشير إلى أن وقوع الكوارث ينسحب بآثار عميقة على البيئة. ولقد كان للفيضانات والأعاصير المدارية آثار مدمرة على الشعوب والاقتصادات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية طوال السنوات العشر الماضية. وتسببت الكوارث الطبيعية في خسائر فادحة من حيث الإصابات البشرية وإزهاق الأرواح وأضرار الممتلكات، وبلغت تكاليف ذلك أحيانا ٤٤٠ بليون دولار في عام واحد. كما أدت أحداث النينيو/النينيا إلى خسائر اجتماعية - اقتصادية عالمية هائلة. كما يؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر إلى غمر عدسة المياه العذبة في الدول الساحلية.

٩٣ - وأشير إلى أن الطاقة لها أهمية جوهرية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، غير أنها ترتبط أيضا بتلوث الهواء، وتزايد انبعاثات غازات الدفيئة وغير ذلك من الأضرار التي تلحق بالصحة والبيئة. ويرى بعض البلدان أن النظام العالمي الحالي للطاقة لا يتسم بالاستدامة. غير أن عددا من البلدان ذكر أنه أولى اهتماما خاصا لتنفيذ مبادئ إدماج التنمية المستدامة والحماية البيئية في سياسات قطاعات الطاقة أو الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة وذلك بالحد من استهلاك الوقود ومصادر الطاقة، وتعزيز استعمال مصادر الطاقة المتجددة، وإعطاء أولوية لاستعمال أنواع الوقود ومصادر الطاقة النظيفة. وفي بعض الحالات، فإن نتائج السياسات الفعالة وتنفيذ المناسب من التدابير العملية لتحقيق كفاءة استعمال الطاقة أدت إلى تخفيضات كبيرة في استهلاك الطاقة المطلوبة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك لا تزال هناك فرص كثيرة متاحة لتخفيض هذا الاستهلاك للطاقة ولاتخاذ تدابير لتشجيع توظيف الاستثمارات في مجال استخدام مصادر الطاقة المحلية ومصادر الطاقة المتجددة. ولوحظ أن مرفق البيئة العالمية أبدى فعالية كبيرة في دعم تكنولوجيا الطاقة المتجددة، بشكلها الحالي، ولكن هذا الدعم لا يكفي لمعالجة المسائل الأخرى المتعلقة بالطاقة في ميدان التنمية المستدامة.

٩٤ - وتم إبراز آثار رداءة نوعية الهواء على الصحة، وتكلم عدد من البلدان عن الجهود المبذولة لتحسين نوعية الهواء. كما ورد ذكر الأثر الضار لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة على نوعية الهواء. وأشير إلى الآثار الحادة المتخلفة عن حادث تشرنوبيل على نوعية الهواء في المنطقة وإلى عدم كفاية القدرات المتوفرة للتخفيف من آثاره.

٩٥ - وتكلمت سبعة بلدان عن الجهود التي تبذلها حكوماتها للحد من تلوث الهواء بتنفيذ خطط للتنمية المستدامة، وسن التشريعات، وتوظيف استثمارات هائلة من أجل بلوغ هذه الغاية. واتخذت بلدان أخرى إجراءات للتحكم في نوعية الهواء بإغلاق المصانع والمؤسسات التجارية التي تتسبب في إحداث تلوث حاد. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل الجهود لضم المجتمع المدني إلى عملية صنع القرار من أجل تنفيذ استراتيجيات وخطط للحد من تلوث الهواء.

٩٦ - وتم الإعراب عن تأييد هائل للرأي القائل إن تغير المناخ لا يزال هو أكثر المشاكل البيئية العالمية إلحاحا. وأشارت البلدان إلى أن معيشة البشر وسبل رزقهم تتعرض فعلا للخطر بسبب تغير المناخ، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكر أن أخطر الآثار التي تنجم عن تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر هي الضرر السريع الذي يلحق بالشعاب المرجانية وخطوط السواحل ومحاصيل الأغذية، وغمر مياه البحر لعدسات المياه العذبة. ويتزايد تواتر وقوع تلك الآثار من حيث العدد والحدة. وأشير بوجه خاص إلى أثر تغير المناخ على الجبال والمناطق القطبية. ففي

المناطق الجبلية، فإن الأمر الذي يثير أكبر قدر من القلق هو التهديد الناجم عن انحسار الجليديات بما ينطوي عليه ذلك من احتمالات تفجر بحيرات جليدية، أما في المناطق القطبية، فإن آثار الغطاء الثلجي والتيارات البحرية والأرض دائمة التجمد يمكن أن تكون لها أصداء عالمية.

٩٧ - وبوجه عام اعتبر القرار الذي تم التوصل إليه في مراكش في عام ٢٠٠١ بشأن تنفيذ بروتوكول كيوتو إنجازا عظيما سيوفر قوة دفع جديدة قوية لجهود التخفيف من آثار تغير المناخ وجهود التكيف. وفي الوقت ذاته، أشار بعض البلدان إلى برنامج تغير المناخ التابع لمرفق البيئة العالمية على أنه إنجاز فعلي تحقق في الفترة التالية لانعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية، وإن كانت الموارد لا تزال غير كافية. واتفقت بلدان عديدة في أن المسائل المتعلقة بتغير المناخ وضياع التنوع البيولوجي والتصحر وتدهور الأراضي مسائل تتصل بعضها بالبعض اتصالا وثيقا، ويتطلب الأمر تعزيز نواحي التآزر بين الاتفاقيات البيئية، مثل اتفاقية تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي.

٩٨ - وذكر أن السنوات العشر الأخيرة شهدت قيام بلدان ومناطق ومؤسسات كثيرة بتنفيذ خطط عمل وطنية لتطبيق جدول أعمال القرن ٢١، واستراتيجيات للتنمية المستدامة، وسن تشريعات داعمة، كان لها كلها أثر ملحوظ على عمليات التخطيط الوطنية. غير أنه كان من رأي عدد من الوفود أن سياسات وبرامج التنمية المستدامة قصرت عموما عن مستوى تكامل السياسات المطلوب لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في وقت واحد.

٩٩ - وقد عقد في أكرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ المحفل الدولي المعني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بغية استعراض مثل تلك التجارب وتقاسم الدروس المستفادة والتوصية بنهج لإدماج السمات الرئيسية لاستراتيجيات التنمية المستدامة في السياسات والبرامج على الصعيد الوطني. وعملت الهياكل والمحافل المؤسسية القائمة على المشاركة، ومنها مجالس التنمية المستدامة واللجان المشتركة بين الوزارات، على النهوض بدرجة كبيرة بأهمية ونوعية مثل هذه الاستراتيجيات في بلدان عديدة.

١٠٠ -وأشار عدد من البلدان إلى محفل أكرا وإلى السمات الرئيسية الواجب توفرها في استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وحثت هذه البلدان مؤتمر القمة على أن يتعهد بالتزام متجدد ذي حدود زمنية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في كل البلدان. وذكر أنه يمكن إعداد دليل للتنمية وتنفيذ التنمية المستدامة على الصعيد الوطني لتوزيعه عند انعقاد مؤتمر القمة.

١٠١ -وطولبت منظومة الأمم المتحدة بمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ استراتيجياتها للتنمية المستدامة. وتم التشديد على أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص للنهج الإقليمية المتبعة في استراتيجيات وتنفيذ مبادرات التنمية المستدامة.

١٠٢ -ونوه بأن ظهور تكنولوجيات المعلومات والاتصال عمل على التوعية بمسائل البيئة والتنمية المستدامة. غير أن الأمر يتطلب تحسين إدارة المعلومات والعلوم، وتزويد صانعي القرار بصورة واضحة للتحديات العالمية والإقليمية والبيئية يستندون إليها في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالسياسة. وتم التسليم بأن إدارة البيئة وحمايتها نشاط قوامه كثافة المعارف، الأمر الذي يستلزم وجود درجة عالية من الدراية العلمية والتكنولوجية. وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة الواقعة في المحيط الهادئ، فإن تشتت سكانها، وصغر حجمها وبعد الشقة في مياه المحيط عوامل أدت طويلا إلى إعاقة تنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وهذه الظروف تفرض أعباء باهظة على تقديم الخدمات في مجالات التعليم والتنمية

الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية وخدمات السفر والاتصال، وتعترض سبيل نمو صناعات هامة مثل مصايد الأسماك والزراعة والسياحة.

١٠٣ -ورغم ظهور مشاكل جديدة، من قبيل الفجوة الرقمية، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال ستلعب دورا أكبر في ميدان التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة. ومن الأهمية بمكان أن يتم سد الفجوة الرقمية القائمة داخل البلدان وفيما بينها، فضلا عن تقاسم ونقل سائر التكنولوجيات، بما فيها التكنولوجيات السليمة بيئيا. ومن ثم يجب الاهتمام أيضا ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا إذا كان المراد هو التغلب على العوائق التي تعترض التنمية المستدامة.

١٠٤ -وذكر أن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات يسرت وضع قواعد بيانات للموارد الطبيعية يمكن استخدامها في تحليل الأحوال البيئية السائدة في مناطق بعينها. ويتزايد توفير سواتل رصد الأرض لبيانات جوهرية يتم الاعتماد عليها في مشاريع كثيرة للتنمية المستدامة. وجمع المعلومات بصورة فعالة عن حالة الأرض وبيئتها يجعل من المهم تنظيم عمليات رصد عالمية باستعمال مختلف أنواع السواتل التابعة لوكالات الفضاء. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض تقوم بدور جوهري كإطار دولي لتنسيق برامج رصد الأرض في جميع أنحاء العالم. وسيجري إطلاق سواتل لرصد الأرض دعما لأنشطة اللجنة من أجل تشجيع تقاسم فوائد بيانات رصد الأرض لأغراض التنمية المستدامة.

١٠٥ -وذهب البعض إلى أن مثل هذه التقييمات ينبغي أن تستعمل فيها منهجية تقوم على تطبيق مؤشرات على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية والدولية. وشدد أحد البلدان على أهمية المؤشرات في رصد التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، كما تم التشديد على الأهمية البالغة لوضع المزيد من مجموعات مؤشرات التنمية المستدامة واستخدامها. وذكر عدد من البلدان أن بلوغ تلك الغاية اقتضى من بلدان ومنظمات دولية عديدة وضع طائفة عريضة من المؤشرات المتصلة بالتنمية المستدامة. وبوجه خاص، فقد رئي أن برنامج لجنة التنمية المستدامة المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة له فائدته في وضع مجموعات المؤشرات الوطنية.

١٠٦ -وتكلمت الدول الجزرية الصغيرة النامية عن النجاح الذي أحرزته، منذ اعتماد برنامج العمل، في وضع تدابير لمقاومة الضعف تقوم على عوامل اقتصادية. وقد حققت بلدان المحيط الهادئ تقدما كبيرا في وضع رقم قياسي للضعف البيئي، وبلدان البحر الكاريبي في سبيلها إلى وضع رقم قياسي مماثل، يقوم على دراسة آثار العوامل الاجتماعية. ومن المنتظر أن تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية بفضل تلك التدابير من الحصول على صورة أفضل لقدراتها وطاقاتها في مجال الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١٠٧ -وشدد عدد من البلدان على أنه بعد انقضاء عشر سنوات على انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية فإن الافتقار إلى القدرات العلمية والتكنولوجية لا يزال يشكل عقبة كبرى تعترض التنمية المستدامة في بلدان كثيرة. كما أن بناء واستعمال معارف وقدرات علمية وتكنولوجية عامل شديد الأهمية في دعم إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة في كل البلدان. والجهود الجماعية والفردية في ميدان التنمية المستدامة تتطلب تسخير العلوم السليمة والمعارف التقليدية كأساس لوضع السياسات وتنفيذها. غير أن الدوائر العلمية والتكنولوجية تواجه في بعض البلدان تحديات هائلة في تعميق فهمها العلمي للتنمية المستدامة وفي تقديم مشورة موثوقة لعمليات صنع القرار، ويشمل ذلك مجالي القياس والرصد، أو وضع مبادئ لتقييم أثر التنمية المستدامة، وإعادة تشكيل هياكلها وآلياتها المؤسسية من أجل تحقيق ذلك. ويحتاج الأمر إلى مقترحات محددة لتعزيز الشبكات والمؤسسات العلمية القائمة.

١٠٨ -وشدد عدد من البلدان على ضرورة المحافظة على المعارف التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية، وأيضا على مشاركتها المنصفة في التمتع بالفوائد المتأتية من الاستخدام التجاري.

١٠٩ -وذكر أن بناء القدرات، إلى جوار وسائل أخرى للتنفيذ، مثل توفير التمويل ونقل التكنولوجيا، تمثل أدوات متكاملة لا يمكن الفصل بينها لتحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب الأمر تناولها بطريقة أكثر شمولية. وكان من رأي بلدان نامية عديدة أن انعدام بناء القدرات (من حيث القدرات البشرية والتكنولوجية والمؤسسية) في القطاعات ذات الأولوية كان أحد المعوقات الأساسية التي واجهتها البلدان النامية في جهودها من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومن هذه الزاوية، فإن مسألة بناء القدرات لم يكن لها وجود إلا على المستوى النظري، بل أن القدرات التي تم بناؤها سرعان ما تسربت إلى مجالات عمالة أكثر جاذبية وأجزل أجرا في البلدان المتقدمة.

١١٠ -ولا تزال مستويات المساعدة الخارجية لبناء القدرات مصدرا للقلق بالنسبة لمعظم البلدان النامية. وذكر عدد من البلدان أن مختلف المنظمات الدولية، ومنها مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة والبنك الدولي، تشارك إلى حد ما في جهود بناء القدرات. وحسب ما ذكره البعض، يلزم أن تدخل هذه الوكالات وأيضا المجموعات المانحة في شراكات أكثر فعالية، مع كفالة الشفافية والوضوح، من أجل تقليل الازدواج إلى أدنى حد وكفالة توفر أكفأ آلية لتنفيذ الأنشطة مستقبلا في مجال بناء القدرات. وأشار بعض المشاركين إلى أن أنشطة بناء القدرات بدلا من أن تعمل على بناء القدرات حسب الاحتياجات القطرية، فإنها تتبع أحيانا أولويات مغايرة لأولويات المستفيدين، حيث يغلب اعتمادها في ذلك على خبراء خارجيين كثيرين، مما كان له أثر سلبي على بناء القدرات إذ أن اتباع مثل هذا السبيل يزيد من الاتكال على الغير دون أن يؤدي إلى بناء قدرات محلية أو غرس الشعور بالانتماء الوطني إلى تلك الأنشطة.

١١١ -غير أن بعض البلدان نوه بالمساهمة الإيجابية من جانب مرفق البيئة العالمية وبرنامج بناء القدرات للقرن ٢١ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز قدرة البلدان النامية على الاضطلاع بتنمية القدرات على الصعيد المحلي، وإن كان المجال يتسع لمزيد من التحسين. والتحدي القائم هو الاضطلاع بمبادرة ذات نطاق أكبر كثيرا يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة في مجال بناء قدرات لجميع قطاعات التنمية المستدامة وتنفيذ تلك المبادرة. وطالب عدد من البلدان مؤتمر القمة بأن يوافق على تقديم دعم كبير لبرنامج بناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١ باعتباره آلية مؤسسية رئيسية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. غير أن وفودا أخرى شددت على أن بناء القدرات لا يمكن أن يعتمد على الاستثمارات العامة وحدها، بل يجب أيضا أن يكون أساسه هو العمل على تحقق نمو لدى المجتمعات المحلية والقطاع الخاص فيما يتعلق بتوفير فرص العمل وبتنوع الصناعات.

١١٢ -وطالب عدد من البلدان المجتمع الدولي بأن يقدم أوفى دعم من جانبه للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وشجع البعض على تعزيز مجالات منها على الأخص التعليم الإقليمي، ومؤسسات البحث والتطوير، فضلا عن تعزيز تنمية الهياكل الأساسية في مجالات حيوية مثل النقل، والمعلومات والاتصال، والعلم والتكنولوجيا، والطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة ملحة إلى وضع وتنفيذ إطار لبناء القدرات يتبع نهجا متكاملا وتطلعيا يحقق الرفاه للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع بعامة، ويشجع الناس على الانخراط بشعور من الانتماء في العمليات التي تمس شؤونهم ويزودهم بالوسائل التي تمكنهم من ذلك.

١١٣ -واتفق معظم البلدان في أن أحد جوانب النجاح الحقيقي الذي تحقق في السنوات العشر الماضية يتمثل في ازدياد مشاركة المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية في جميع مستويات صنع القرار. وأشير إلى حدوث تحسن مستمر في المشاورات بين أصحاب المصلحة بفضل مبادرات جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي، الذي اعتمدت له برامج الآن في ما يربو على ٦ ٠٠٠ موقع محلي في ١١٣ بلدا.

١١٤ -وتم الاعتراف عموما بأهمية قيام تعاون وثيق بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي والمؤسسات والمجتمع المدني، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبوجه خاص، فإن امتلاك مؤسسات تجارية ومنظمات غير حكومية عديدة للتكنولوجيا والدراية الفنية والعملية قد مكنها من القيام بدور هام في تشجيع حدوث تغيرات إيجابية في المجتمع عن طريق التساند الفعال بين أنشطتها وأنشطة الحكومات الوطنية والمحلية.

١١٥ -وأشار بعض البلدان إلى أن الكثير من الإجراءات الملموسة بشأن التنمية المستدامة تم في إطار تحالفات اشتركت فيها الحكومة على جميع الصعد - الوطنية والحكومية والمحلية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية وجماعات السكان المحليين وسائر أصحاب المصلحة. و ''تحالفات الراغبين'' هذه هي أفعل طريقة للسير في طريق التنمية المستدامة، فهي توفر نهجا قويا له تطبيقات كثيرة محليا ودوليا. وكان لزيادة مشاركة المجتمع المدني في المناقشات بشأن السياسات وفي صنع القرار في ميدان التنمية المستدامة الفضل في ارتفاع مستوى الوعي العام وتحوله إلى أطر مؤسسية وقانونية أفضل.

١١٦ -وأشير إلى أن المشاركة الشفافة من جانب المجتمع المدني ومسؤولياته المشتركة لها أهمية كبرى في وضع سياسات للتنمية المستدامة والتعهد بالتزامات إقليمية ودولية بشأن التنمية المستدامة وفي تنفيذ ذلك ومتابعته.وحُثت الحكومات على أن تشجع ماليا على مشاركة الجهات غير الحكومية في هذه العملية. فأنشطة المشاركة فيما بين الفئات الرئيسية وسيلة جوهرية تؤدي إلى التأثير على عمليات صنع القرار.

١١٧ -واعتبر البعض أن التمكين للفقراء، ولا سيما النساء، أمر جوهري في إعادة تنظيم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة لكي يتاح لهم التأثير على السياسات والعمليات والمؤسسات التي تتحكم في معيشتهم، ويشمل ذلك ضمان حقوقهم في الحصول على الخدمات، ولا سيما الخدمات التعليمية والصحية؛ ويحتاج الأمر إلى توفير فرص التعليم بعامة وإلى بذل جهود للتوعية بمسائل التنمية المستدامة.

١١٨ -واعتبر البعض أن مساهمة المجتمعات الأصلية والمحلية التي تتبع ممارسات تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن ضرورة حماية معارفهم التقليدية، أمر له قيمة بالغة. والواقع أن بعض البلدان اقترح أن من الأولويات توجيه اهتمام خاص للاحتياجات والاهتمامات التي تنفرد بها الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالمسائل البيئية والتكنولوجيا البيولوجية. فهذه الشعوب تشكل في حالات عديدة مجموعات رئيسية من أصحاب المصلحة في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في أراضيها الموروثة، وفي السياحة الإيكولوجية والاستكشاف البيولوجي.

١١٩ -وأبدي رأي مفاده أن هناك فئة تشكل نحو ٢٠ في المائة من سكان كل بلد تقريبا لقيت النسيان تقريبا في جدول أعمال القرن ٢١ وفي مناقشات لجنة التنمية المستدامة، ألا وهي فئة المسنين والمتقاعدين. وذكر أنه ينبغي النظر إلى المسنين باعتبارهم فئة اجتماعية هامة لا غنى عنها

في عملية التنمية المستدامة بما تملكه من خبرة وحكمة وما تبديه من حب ورعاية للأجيال الأصغر سنا. وينبغي في تطبيق مبدأ التشارك والمساهمة الاعتراف بأن المسنين والمتقاعدين يشكلون فئة من الفئات الرئيسية.

١٢٠ -وأشار بعض البلدان، في تقييمه للعقد الذي انقضى على انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية، إلى ضرورة تعزيز القدرة على رصد تنفيذ الاتفاقات والأثر الذي تحدثه البرامج. ويتطلب الأمر تحسين آليات الإبلاغ لكفالة مزيد من المساءلة والالتزام. وفي هذا الشأن، ألمح عدد من البلدان إلى ضرورة تحقيق مزيد من التكامل الفعال فيما بين مؤسسات تمويل التنمية والنظم التجارية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة.

١٢١ -وكان من رأي بعض الوفود أن عملية الإدارة الدولية لشؤون البيئة التي يعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا على دراستها تمثل واحدة من أهم المساهمات المؤسسية في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة، وأنه ينبغي في هذا السياق تعزيز برنامج البيئة. غير أن البعض الآخر شدد على أن وضع الصيغة النهائية لهذه العملية ينبغي أن ينتظر ظهور نتائج دراسة تفصيلية تجرى لإدارة شؤون التنمية المستدامة في المستقبل، كما ينبغي أن لا تتعدى على الاستقلال الذاتي لمؤتمر الأطراف في كل اتفاقية من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف أو على الهياكل الإدارية لسائر المؤسسات.

١٢٢ -وكان من رأي بعض البلدان أن الأمر يستلزم تحسين الصلات وتفعيل التنسيق بين جميع الوكالات المشتركة في تنفيذ التنمية المستدامة، سواء أكانت من منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها. ويستبين من استعراض الهيكل المؤسسي للتنمية المستدامة أن هذا الهيكل يمكن أن يشمل الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة مثل لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار اتفاقات للشراكة مع المجموعات الرئيسية، ومنها اللجان الإقليمية والمؤسسات المالية، مع مراعاة نتائج مؤتمر قمة الألفية وسائر المؤتمرات الكبرى. ومن شأن ذلك أن يؤدي أيضا إلى قيام مزيد من الترابط والاتساق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

١٢٣ -وأوصى البعض بتعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة، مع النهوض بالقدرة على تسهيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. واعتبر أن التعاون الطوعي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي يمثل عنصرا هاما من نظام لإدارة شؤون البيئة على الصعيد الدولي، ومن ثم أعرب عن فكرة أنه ينبغي تشجيع اتباع نهج إقليمي في التنمية المستدامة وتعزيز دور المؤسسات الإقليمية، مثل المصارف الإقليمية للتنمية واللجان الإقليمية.

١٢٤ -وحيث أن أكثرية القرارات التي تمس التنمية المستدامة تتخذ على الصعيدين الوطني والمحلي، فقد تم التشديد على أن الإدارة السليمة على الصعيد الوطني عنصر جوهري للاستدامة، وعلى أنه يمكن كفالة ذلك بتوخي الشفافية والمساءلة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى سياسات استباقية وملبية للاحتياجات، وإلى تحسين عمليات المشاركة. وذكر أن مما له أهمية خاصة أن يتم تعزيز العمليات المحلية والعامة والخاصة في صياغة سياسات التنمية المستدامة، وتيسير تبادل المعلومات والخبرات بين بلدان العالم ومناطقه.

١٢٥ -وأعرب عن رأي مفاده أن العناصر المؤسسية القوية والسليمة في المؤسسات المحلية، بما في ذلك القواعد التنظيمية المنصفة والشفافية وسيادة القانون، تفسح المجال لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أفضل، وتجعل البلد أكثر جاذبية للمستثمرين المحتملين. ولا تزال الهياكل الإدارية الرشيدة، فضلا عن العناصر المؤسسية القوية والسليمة، تتمتع

بأهمية كبرى في تحقيق التنمية المستدامة. وتم التشديد على أن بناء تلك العناصر المؤسسية يتطلب أنواعا جديدة من الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات التجارية.

١٢٦ -وختاما، كان من رأي مشاركين كثيرين أنه لا يمكن تنفيذ برنامج عمل مجد يصدر عن مؤتمر القمة تنفيذا فعالا إلا إذا توفر التزام سياسي واضح ومتين. ومن شأن صدور بيان سياسي قوي عن قادة العالم يعبر عن رؤيا مشتركة وروح تشارك صادقة وعن الانتماء المشترك أن يوفر أساسا راسخا تستند إليه البلدان في تأييد نتائج مؤتمر القمة وأن ينهض بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والإعلان بشأن البيئة والتنمية. وعبر جميع المشاركين عن التزامهم بالعمل على تكلل العملية التحضيرية ومؤتمر القمة بالنجاح.

المرفق الثاني

موجز الرئيس للجزء المتعلق بحوار أصحاب المصلحة المتعددين

١ - أدرجت لجنة التنمية المستدامة، بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ضمن دورتها الثانية جزءا يتعلق بحوار أصحاب المصلحة المتعددين يمتد من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وتشارك فيه كل المجموعات الرئيسية التسع لجدول أعمال القرن ٢١ والحكومات. وتضمن هذا الجزء أربع دورات هي: مناقشة عامة تركز على التقدم المحرز عموما والأولويات المحددة للعمل في المستقبل؛ وفريقان للمناقشة الموازية (فريق معني بالنهج المتكاملة إزاء المجالات القطاعية والمجالات الشاملة للقطاعات في التنمية المستدامة وآخر بشأن تمكين وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في مؤسسات التنمية المستدامة) وجلسة عامة ختامية ترمي إلى تحديد الفرص الجديدة للشراكات من أجل تنفيذ سياسة التنمية المستدامة.

ملاحظات عامة

٢ - أبانت الحوارات عن تحمس الحكومات والمجموعات الرئيسية لإقامة شراكات ووضع مبادرات تنفيذية لتحقيق التنمية المستدامة. وتم الاتفاق على أن إقامة شراكات تتسم بقابلية المساءلة، وبالمسؤولية، والتجديد والمساواة أمر حاسم لاتباع نهج متكاملة إزاء التنمية المستدامة. وستدرك هذه الشراكات أيضا أن التنوع هو المبدأ الأساسي للتنمية المستدامة ولن تسعى للأخذ بآراء الثقافة الواحدة. وبدل السعي للخروج برؤية مشتركة، ينبغي للجهود أن تقر بالتنوع لكن مع الاتفاق على العمل على إيجاد مجالات الاهتمام المشترك والعمل بالاشتراك مع الآخرين بشأن تلك المجالات والأهداف.

٣ - وسلط جميع المشاركين الضوء على الفرص العديدة المتاحة للشراكة على جميع الأصعدة، ولاسيما على الصعيدين المحلي والوطني. ودعا أحد الاقتراحات المجالس المحلية للتنمية المستدامة إلى تحسين عمل المجالس على الصعيد الوطني. وساد اتفاق عام على مواصلة استكشاف الإمكانيات لإقامة شراكات محددة، مثل الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية (الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الريفية)، وبين الشباب والمهنيين الشباب (بشأن قضايا البطالة ومشاركة الشباب)، وبين قطاع الأعمال التجارية وغيره من المجموعات الرئيسية (بشأن مسائل قابلية مساءلة الشركات) وبين النقابات والسلطات المحلية (بشأن تشجيع المبادرات المحلية والمبادرات المرتبطة بمكان العمل).

٤ - وتناولت المناقشات أيضا مسائل تتعلق بآليات المشاركة. وساد اتفاق عام على ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على عملية حوار أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات من أجل تحسين علاقات الشراكة بهدف الاستدامة. وشدد المشاركون على تفضيلهم لإشراك المجموعات الرئيسية في صنع القرار على جميع المستويات، باتباع نهج تصاعدي قائم على الحقوق في مجال إدارة عمليات تنفيذ سياسات التنمية المستدامة. لذلك اعتبر وضع إطار عمل لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين لتحسين المشاركة وتيسير الشراكات خطوة لازمة وبناءة. وسُلط الضوء على أن هذا الإطار ينبغي أن يكون مفتوحا للجميع، وشفافا، وقائما على الثقة المتبادلة واحترام الحقوق.

٥ - وساد اتفاق عام على أن التخفيف من حدة الفقر والاستقرار الاقتصادي أمر حاسم لتحقيق الاستدامة في المجالين البيئي والاجتماعي. وقدمت مقترحات لزيادة التركيز على ضمان العمل الكريم وإيجاد وظائف مستدامة، ولا سيما للنساء والشباب والفئات الضعيفة. وتعالت دعوات قوية لزيادة التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة بغية بحث قضايا في مجالات مثل التعدين، وملكية الأراضي، وإدارة الموارد، وخصخصة المنافع العامة (لا سيما قطاع المياه)، وتغيير السلوك على مستوى الإنتاج والاستهلاك، ورصد نشاط الشركات والحد من الفساد.

٦ - وأثيرت مسألة تزايد عبء المديونية على البلدان النامية بوصفها مسألة ذات أولوية، ودعت بعض المجموعات الرئيسية إلى إلغاء الديون. وعرض العديد من المشاركين من المجموعات الرئيسية أيضا أفكارا بشأن تدابير بديلة في مجال التمويل. ومن هذه الأفكار المطروحة وضع مشروع مارشال عالمي ذاتي التمويل من أجل مكافحة الفقر، واقتراح بإنشاء صندوق دولي للطاقة. واقترحت المجموعات الرئيسية أيضا إعطاء الأولوية إلى الاستثمار في مجال التعليم، والتدريب وتعزيز الأسس المعرفية، وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، ولا سيما في البلدان النامية وفي أوساط النساء، والشباب، والسكان الأصليين والفئات المهمشة في المجتمع.

٧ - وأثيرت مسائل تطوير المعرفة، والوصول إلى المعلومات، والتثقيف في مجال التنمية المستدامة وما يتصل بذلك من تدريب باعتبارها عناصر رئيسية للإسراع بجهود التنفيذ. وسُلط الضوء على ضرورة الابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر ومعالجة القضايا المتعلقة بالمياه، والطاقة، وتغير المناخ. ووُجهت دعوات عديدة لتحسين رصد النظم الطبيعية للأرض والوصول إلى نتائج هذا الرصد دون قيود. وعرضت الأوساط العلمية أن تتعاون في مجموعة متنوعة من المجالات، منها نشر العلم والتكنولوجيا، وزيادة فرص الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال، وفعالية عمليات الإنتاج، والطاقة، والتعليم.

٨ - وأيدت المجموعات الرئيسية اتباع النهجين الإقليمي والمحلي إزاء التنمية المستدامة. وجرى التسليم بالنجاح الذي حققته المبادرات والشراكات المحلية ووُجهت دعوات قوية لمواصلة بناء القدرات على الصعيد المحلي. كما حظي بتأييد قوي بناء القدرات من أجل مشاركة المجموعات الرئيسية بصورة فعالة، ونشر أفضل الممارسات.

٩ - وأيد معظم المشاركين تزايد مشاركة الشباب في الحكم على جميع المستويات. وتم الاتفاق أيضا على أن قضايا الجنسين حاسمة وأن مواصلة إعداد البيانات والمعلومات المصنفة حسب الجنس أمر ضروري. واقترحت مجموعات رئيسية متنوعة إضافة مجموعات أخرى إلى عملية الحوار المتواصل بشأن التنمية المستدامة، مثل المربين، ووسائط الإعلام، وقطاع الإعلان، وأوساط المستهلكين والعاملين في مجال حماية المستهلك.

١٠ - ورأى المشاركون أيضا أن تحقيق السلام والاستقرار شرط لازم أيضا لتحقيق التنمية المستدامة، ووجهت دعوات لتقديم الدعم الحكومي الدولي للمجموعات الرئيسية لتشارك في ذلك المجال. وأثيرت أهمية التشجيع على احترام قيم التنمية المستدامة وأخلاقياتها.

موجز الجلسات

الجلسة الافتتاحية العامة: مناقشة عامة بشأن التقدم المحرز والأولويات

١١ - ذكرت النساء في بيانهن الافتتاحي أن جدول أعمال القرن ٢١ أشار إلى النساء بوصفهن رائدات في مجال البيئة وأطرافا فاعلة أساسية في التنمية المستدامة، وعرض عددا من

الأعمال الناجحة في أفريقيا وآسيا حيث بدأت تنحل، بفضل جهود النساء، مشاكل امتلاك الأراضي وإيجاد النظم المصرفية البديلة. وأشار الشباب إلى الأعمال الناجحة بفضل المبادرات التي اتخذها الشباب لصالح الشباب وإلى برامج يقودها الشباب وتتناول مسائل مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ولاحظوا بتقدير الازدياد التدريجي في إدراج الشباب ضمن الوفود القطرية.

١٢ - ومن الأعمال الناجحة التي أشار إليها السكان الأصليون زيادة الشراكات عبر الوطنية، وإدراجها كمجموعة رئيسية في جدول أعمال القرن ٢١، وإنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، وأمثلة من القوانين والسياسات الوطنية الرامية إلى حماية حقوق السكان الأصليين وزيادة مشاركتهم على الصعيد الدولي. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في إقامة علاقة مفاهيمية بين البيئة والتنمية، وإرساء أساس التعامل بين بلدان الشمال والجنوب وجعل التنمية المستدامة هدفا عالميا، كما أشارت إلى الجهود الرائدة التي بذلت منذ عقد المؤتمر لإقامة حوار بين الحكومة والمجتمع المدني.

١٣ - ولاحظت السلطات المحلية الأعمال الناجحة في مجال تقديم خدمات التنمية المستدامة باتخاذ مبادرات محلية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ شكلت فيها النهج الطويلة الأجل إزاء التخطيط ومشاركة ذوي المصلحة المتعددين عناصر رئيسية، وأشارت إلى أن تضافر العمل المحلي يتحول إلى نجاح على الصعيد الوطني. ومن الأعمال الناجحة التي حددتها نقابات العمال ظهور رؤية تتمثل في معالجة القضايا بنهج سياسات عامة وبذل جهود ذات جدوى من أجل إدراج مفاهيم التنمية المستدامة في مجالي الصحة والسلامة من خلال العمل المشترك في مكان العمل. وسلطت النقابات الضوء على أهمية إعطاء الأولوية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ولا سيما إلى العلاقة القائمة بين العمل والقضاء على الفقر، في المرحلة المقبلة من العمل.

١٤ - وسلط قطاع الأعمال التجارية والصناعة الضوء على التقدم الذي أحرزته مبادرات الشراكة وعلى النجاح المحقق من خلال اعتبار التنمية المستدامة ''صفقة جيدة''، وقدمت عدة أمثلة لتوضيح تلك النقاط. وأشادت الأوساط العلمية والتكنولوجية بالتقدم المحرز في مجال الحد من تقلبات كوكب الأرض، ولاحظت النجاح الذي حققته مشاريع علمية جديدة ترمي إلى التنمية المستدامة، وسلطت الضوء على ضرورة إقامة علاقات شراكة بين التخصصات الاجتماعية والاقتصادية وبين مختلف الأوساط.

١٥ - ولاحظ المزارعون التقدم المحرز في مجال الاعتراف بدور المزارعين، وإدارة الموارد بصورة مستدامة، وزيادة الشراكات، وإجراء إصلاحات مؤسسية واقتصادية لصنع القرار لا مركزيا بهدف إشراك المزارعين على المستوى المحلي، ووضع سياسات وبرامج جديدة لتعزيز دور المرأة لتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين نوعية المنتجات الزراعية وخفض الآثار البيئية، واستدامة الزراعة من خلال وضع خطط لإصدار التراخيص وتنظيم حملات للتوعية.

١٦ - وسلطت مجموعات رئيسية مختلفة الضوء على عدد من العقبات التي تحول دون التقدم، ومنها العقبات التالية:

(أ) تزايد هوة الفقر لا سيما في المناطق الريفية؛

(ب) عدم تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ج) استمرار تهميش المرأة، وعدم المساواة بين الجنسين في السياسات الحكومية، واستمرار الهوة الفاصلة بين الرجال والنساء في الوصول إلى الموارد وإدارتها، وقلة التزام الحكومات وغيرها من ذوي المصلحة؛

(د) عدم دعم التعليم الرسمي وغير الرسمي؛

(هـ) عدم القضاء على الفساد؛

(و) عدم وجود التزام سياسي بالأطر القانونية الحالية ويدل على ذلك انخفاض معدل التصديق على بروتوكولي كيوتو وكرتاخينا، بالإضافة إلى عدم وجود متابعة كافية للاتفاقات غير الملزمة، وعدم كفاية تأييد الصكوك الدولية الأخرى، مثل إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق السكان الأصليين ومختلف اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق العمال والسكان الأصليين؛

(ز) عدم وجود رصد صحيح، وموثوق وقائم على المشاركة لعملية تنفيذ الاتفاقات الملزمة وغير الملزمة المتعلقة بالتنمية المستدامة؛

(ح) عدم كفاية الجهود المبذولة من أجل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ولا سيما في الدول المتقدمة، واستمرار العادات غير المستدامة التي تؤثر سلبيا على السكان الأصليين والمحليين، وعلى النساء والشباب؛

(ط) عدم وجود خطط وطنية كافية وأطر مؤسسية أساسية للزراعة المستدامة؛

(ي) عدم كفاية الجهود الرامية إلى التصدي للآثار المضرة التي تخلفها العولمة في مجال الصحة، وأسباب العيش، والأمن الغذائي، والعلاقات الصناعية والثقافة، من بين مجالات أخرى؛

(ك) تزايد الصراعات على الأراضي والموارد بين السكان الأصليين والمحليين والشركات؛

(ل) عدم وجود برامج تنظم مصادر تدهور البيئة، وتعالج القضايا المتعلقة بالسياسة الإنمائية الشاملة وتضع خططا للتنفيذ والامتثال؛

(م) عدم الاهتمام الكافي بمعالجة الآثار السلبية للعولمة، والتخلص من القيود الإدارية، والخصخصة وسياسات منظمة التجارة العالمية؛

(ن) تفاقم النزاعات العسكرية وتزايد الأموال المخصصة لميزانيات الدفاع؛

(س) عدم كفاية الخبرة العلمية والمهنية، لا سيما في البلدان النامية؛

(ع) ضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية وما ينتج عن ذلك من تلاشي السياسات والبرامج المتعلقة بالاستدامة؛

(ف) عدم وجود إرادة سياسية تشجع على اتباع نهج مشتركة في أماكن العمل إزاء التغيير؛

(ص) عدم وجود التزام كاف بضمان الإدارة الرشيدة على الصعيد الوطني والدولي؛

(ق) عدم كفاية الجهود المبذولة من أجل التثقيف في مجال التنمية المستدامة؛ وعدم كفاية فرص الوصول إلى المعرفة، والمعلومات وغيرها من الموارد، وعدم القدرة؛

(ر) عدم مشاركة الشباب في صنع القرار بصفة عامة.

١٧ - وأيد البيانان الصادران عن مصر والاتحاد الأوروبي تأييدا قويا التركيز على مسألة القضاء على الفقر وإقامة الشراكات لكنهما وجها أيضا نداء إلى المجموعات الرئيسية للمساعدة في تحديد مشاريع ملموسة لمؤتمر القمة وللعمل في مجال التنمية المستدامة بعد هذا الحدث الهام. وأكدت بنغلاديش وبلدان أخرى على المشاركة وإدراج عمليات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين كوسيلة رئيسية للعمل الناجح في مجال التنمية المستدامة في الجماعة، ومكان العمل وعلى الصعيد الوطني. وأكد الاتحاد الأوروبي التزامه

بدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمليات صنع القرار في مجال التنمية المستدامة على جميع المستويات في إطار مؤتمر القمة، وأيدت اليابان إنشاء قاعدة للمعلومات تخصص لأنشطة المنظمات غير الحكومية. وأيد المشاركون الحكوميون وغير الحكوميين اتباع النهج القائمة على الشراكة في الجهود التي ستبذل مستقبلا لتنفيذ سياسات التنمية المستدامة.

١٨ - وساد تأييد عام لمشاركة المجتمع المدني بقدر أكبر في المجالات الحكومية الدولية المتعلقة بالتجارة، مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية، كوسيلة لضمان المزيد من المساواة في الاستفادة من العولمة. وأكدت منظمة العمل الدولية التزامها، ردا على النداءات التي وجهها أصحاب المصلحة بشأن زيادة دورها في مجال التنمية المستدامة. وخلصت المناقشة المتعلقة بمساءلة الشركات وتحسين الحوار إلى دعوة المنظمات غير الحكومية لقطاعي الأعمال التجارية والصناعة من أجل العمل سوية في هذا المجال. وقبل هذان القطاعان الدعوة، وأعرب أصحاب مصلحة آخرون أيضا عن رغبتهم في المشاركة.

١٩ - وكان هناك دعم شامل لتعزيز دور العلم والتكنولوجيا من أجل صياغة مخططات شاملة للمستقبل والتعاون مع سائر أصحاب المصلحة في مجال الاستفادة من القدرات العلمية المحلية، لا سيما في البلدان النامية. وشمل الدعم في هنغاريا دور وسائط الإعلام والتعليم باعتبار أن الإعلاميين والمثقفين من المجموعات الرئيسية. وقدم الدعم من أجل المشاركة الفعالة للشباب في المجالس الوطنية للتنمية المستدامة.

٢٠ - وقدم المشتركون عددا من المقترحات منها:

(أ) إدماج مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في عملية تخطيط التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؛

(ب) تعزيز الشراكات فيما بين الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمجموعات الرئيسية على أساس المحاسبة والشفافية؛

(ج) توخي نهج قائم على الحقوق في مجال التنمية المستدامة؛

(د) تعزيز لجنة التنمية المستدامة ودور المجموعات الرئيسية داخل هذه الهيئة؛

(هـ) ضمان حقوق المرأة وكفالة مشاركتها الكاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة وتحقيق التوازن بين الجنسين في المؤسسات الحكومية بحلول عام ٢٠٠٥؛

(و) الدعوة إلى عقد قمة للشباب قبل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإشراك الشباب في الوفود الحكومية الرسمية إلى القمة؛

(ز) إنشاء إدارات أو وكالات حكومية للشباب في جميع الدول بحلول عام ٢٠٠٥؛

(ح) تخصيص ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للتثقيف في مجال التنمية المستدامة ولمبادرات الشباب في مجال التنمية المستدامة؛ وإدماج التنمية المستدامة في جميع البرامج التعليمية؛

(ط) وضع برامج لتبادل المعلومات للمنظمات غير الحكومية وسائر المجموعات الرئيسية؛

(ي) تصميم خطط تنفيذية لفرص عمل التنمية المستدامة في المستقبل على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة ومبدأ توخي الحذر؛

(ك) إحياء اتفاق الشمال والجنوب الذي تم التوصل إليه في ريو دي جانيرو؛

(ل) الشروع في عملية من أجل وضع اتفاقية إطارية بشأن المساءلة العامة؛ وإصلاح المؤسسات المالية الدولية؛ وتنظيم الأسواق المالية؛

(م) استخدام مكان العمل كأساس لمعالجة المشاكل الصحية العامة مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز؛

(ن) تعزيز قدرات السلطات المحلية على الاستفادة من تجاربها الناجحة، والاعتراف بالقيادات المحلية في توليد أفضل الممارسات والتعاون المحلي؛

(س) دعم البرامج المحلية، بما فيها البرامج التي تنفذ في مكان العمل، لتشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛

(ع) استخدام مبدأ الموافقة ''المتنورة المسبقة'' كمعيار حاسم لتعزيز وحماية حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير؛

(ف) الدعوة إلى عقد مؤتمر للعلماء إلى جانب القمة.

فريق المناقشة الأول

التقدم المحرز في تطبيق النهج المتكاملة على الأهداف القطاعية والأهداف المشتركة بين القطاعات في مجال التنمية المستدامة

٢١ - سلطت المجموعات الرئيسية المشاركة الأضواء على بعض النجاحات التي تحققت في تطبيق النهج المتكاملة، بما في ذلك ازدياد الرغبة في تحمل المسؤولية عن التنمية المستدامة بيئيا؛ واستخدام خيارات التكنولوجيات المنخفضة التكلفة في مجالات الصحة والمرافق الصحية، والزراعة، والطاقة والحد من الصراعات؛ وإنشاء نظم لإدارة الأعمال تشمل جميع جوانب الاستدامة؛ وإشراك المجتمعات المحلية في البرامج المحلية في جدول أعمال القرن ٢١.

٢٢ - وتم تحديد عدد من التحديات في المجالات ذات الأولية التي يمكن أن تستفيد من النهج الأكثر تكاملا، ومنها:

(أ) إعطاء الأولوية لمسألتي الفقر واللامساواة؛

(ب) اعتبار الاستقرار الاقتصادي شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) اعتبار مكان العمل أداة لتنفيذ النهج المتكاملة؛

(د) معالجة البطالة؛

(هـ) ضمان إمكانية الوصول إلى موارد المياه والطاقة قليلة التكلفة والآمنة؛

(و) الاستثمار في الزراعة ومعالجة الفقر في الأرياف ودعم دور المزارعين؛

(ز) تعزيز البحوث العلمية الجامعة بين عدة اختصاصات؛

(ح) تعزيز التعاون لأغراض التثقيف في مجال التنمية المستدامة على جميع المستويات؛

(ط) إذكاء الوعي بالإنتاج والاستهلاك المستدامين؛

(ي) تحقيق الأهداف المتفق عليها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والعمل على تحقيق التآزر مع الاستثمار الخاص؛

(ك) القضاء على الفساد في القطاعين العام والخاص؛

(ل) تعميم البيانات الجنسانية ووضع بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس؛

(م) تطوير العلم والتكنولوجيا في المجالات الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة باستخدام النهج القائمة على مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين.

٢٣ - وفي أثناء الحوار، أعربت العديد من الحكومات عن تأييدها للاقتراحات المتعلقة ببذل جهود متكاملة لأغراض التنمية المستدامة في مبادرات التعليم الرسمي وغير الرسمي، ومشاركة الشباب، والوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات العلمية والتكنولوجية، والتعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بين القطاعات. وأعربت البرازيل عن دعمها للدور الهام للبحوث العلمية والتنمية في مجال بناء القدرات وتوفير البيانات. وأكدت ساموا وجمهورية كوريا على الأنماط الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية لمعالجة قضايا مثل تغير المناخ، والوصول إلى موارد المياه والطاقة.

٢٤ - وأكدت إندونيسيا والمملكة المتحدة على القضاء على الفقر، والجهود الرامية إلى التركيز على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة؛ وحقوق المرأة، والسكان الأصليين، والعمال. وأيدت السويد اقتراح إحياء دور منظمة العمل الدولية.

٢٥ - وأيد عدد من الحكومات، بما فيها جنوب أفريقيا، ونيجيريا وفنلندا الاقتراحات المتعلقة بضرورة معالجة التأثير السلبي للعولمة وتحرير التجارة عن طريق إنشاء نموذج جديد للتنمية المستدامة، ومعالجة المشاكل التي أثيرت فيما يتعلق بالصناعة من خلال مشاركة أصحاب المصلحة. وسلطت هنغاريا الأضواء على الرغبة في التوصل إلى ''اتفاق عالمي جديد'' ينبثق عن القمة. وسلطت هولندا وألمانيا الأضواء على نفوذ منظمات المستهلكين في تغيير سلوك الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين. وأيدت كل من السويد والنمسا وبلدان عديدة أخرى الدعوة إلى تعميم المنظور الجنساني والتحليل الجنساني، وإدماج حقوق المرأة ومشاركة الشباب.

٢٦ - وقدم المشتركون اقتراحات تدعو إلى تعزيز التكامل وتحقيق الأهداف القطاعية والمشتركة بين القطاعات في مجال التنمية المستدامة، التي يتيح بعضها إمكانات لإقامة الشراكات في المستقبل. وتشمل هذه المقترحات ما يلي:

(أ) التركيز على التخفيف من حدة الفقر من خلال العمالة وتوفير الوظائف المستدامة (لا سيما للنساء والشباب والمجموعة الضعيفة)، وعلى ابتكارات العلم والتكنولوجيا في مجالات المياه والطاقة وتغير المناخ؛

(ب) وضع مجموعة متكاملة من مؤشرات الفقر؛

(ج) السعي إلى تطبيق تدابير التمويل البديلة (مقترحات تتعلق بخطة مارشال العالمية للتمويل الذاتي ومكافحة الفقر وبإنشاء صندوق دولي للطاقة)؛

(د) إعطاء الأولية للاستثمارات في التعليم، والتدريب، والزراعة وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، لا سيما في البلدان النامية؛

(هـ) بناء القدرات على صعيد المجتمع المحلي لتعزيز المبادرات المحلية؛

(و) استخدام أسواق الاستهلاك والتأثير في أنماط الإنتاج والاستهلاك؛

(ز) تعزيز الشراكات المسؤولة والابتكارية والتعاون بين جميع القطاعات ذات الصلة في مجالات مثل التعدين، وملكية الأراضي، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد، وسلوك الإنتاج والاستهلاك، ورصد النشاط العام والفساد؛

(ح) وضع أهداف وجداول زمنية لإنهاء الإعانات المالية غير المجدية التي تشجع التنمية غير المستدامة؛

(ط) زيادة معدل استغلال مصادر الطاقة المستدامة بنسبة ٥ في المائة من مجموع استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠١٠؛

(ي) دعم التثقيف في مجال التنمية المستدامة في جميع المستويات، بما في ذلك وضع مناهج ذات صلة بالموضوع، وإنشاء روابط مع البرامج التدريبية وقواعد البيانات المتعلقة بالعمليات التربوية؛

(ك) زيادة الدعم بغرض جمع البيانات العلمية والبحثية لغرض رصد النظم الطبيعية للأرض؛

(ل) تعزيز تمثيل الشباب ومشاركتهم في جميع المستويات؛

فريق المناقشة الثاني

التقدم المحرز في تيسير وتشجيع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في مؤسسات التنمية المستدامة وآلياتها

٢٧ - سلط أصحاب المصلحة الأضواء على عدد من العمليات الناجحة لأصحاب المصلحة المتعددين. وأشار المزارعون إلى برنامجين في جنوب أفريقيا هما: ''العمل من أجل الماء''، وهو برنامج الهدف منه تحقيق الأمن المائي وإنشاء الوظائف، واستخدام المواد الصلبة الحيوية لإثراء التربة. وأشارت الأوساط العلمية إلى رسم الخرائط للجينوم البشري، وأوجه التقدم المحرز في مجال علم المناخ من أجل رصد الكوارث الطبيعية والتنبؤ بها، وعملية بروتوكول مونتريال كأمثلة على الشراكات الناجحة بين العلماء والحكومات. وأحاط مجتمع الأعمال والصناعة علما بمبادرة التعدين العالمية وعمليات حوار بين منظمة الأغذية والزراعة وأصحاب المصلحة المتعددين (التي أنشئت في إطار متابعة التوصيات التي قدمت في الدورة الثامنة للجنة) كأمثلة على النجاح.

٢٨ - وسلطت النقابات الأضواء على أنماط مشاركة العمال الناجحة من كرواتيا وألمانيا وبلدان أوروبية أخرى بشأن الصحة والسلامة المهنيتين. وتبادلت أيضا الخبرات مع شراكات الحكومات والعمال في إيطاليا في مجال حماية الموانئ من التكسينات التي تطلقها السفن. وأشارت السلطات المحلية إلى دور الحكومات المحلية في مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتحسن المطرد في مشاورات أصحاب المصلحة من خلال الجهود المحلية التي تبذل في إطار جدول أعمال القرن ٢١ وأبلغوا أن هذه الجهود قائمة الآن فيما يزيد على ٦ ٠٠٠ موقع في ١١٣ بلدا. وسلطت الأضواء على دعم الحكومات الوطنية بوصفه عنصرا رئيسيا في النجاح كما تبادلت المعلومات بشأن أمثلة من أوغندا بشأن الأطر القانونية التي تدعم مشاركة المرأة والشباب في المجالس المحلية. وبرهنت الحملات الوطنية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ (مثل الحملات في كل من تركيا واليابان وجمهورية كوريا) برهنت على أن العمليات المحلية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ هي نُهُج فعالة في تحقيق الاستدامة وتسوية الصراعات.

٢٩ - وقد أبرزت المنظمات غير الحكومية نماذج الاشتراك، مثل أعمال اللجنة العالمية المعنية بالسدود، التي كانت الرائدة في عملية فعالة لاتخاذ القرارات لدى أصحاب المصلحة المتعددين، وكذلك لجنة البحر الأبيض المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة، والعديد من المجالس الوطنية للتنمية المستدامة. ومن أمثلة النجاح التي أشار إليها السكان الأصليون إنشاء المنتدى الدائم في الأمم المتحدة لمسائل السكان الأصليين، والمنتدى الدولي للسكان الأصليين المعني بالتنوع البيولوجي في عملية اتفاقية التنوع البيولوجي ومجلس القطب الشمالي، وعملية سامي لجدول أعمال القرن ٢١ في فنلندا.

٣٠ - وقد أشارت النساء إلى التقدم الذي أُحرز في إدخال المرأة في عملية اتخاذ القرارات في بلدان الشمال، والهند، وفرنسا، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والفلبين، مما يبرهن على أن التوازن بين الجنسين أمر ممكن حيث توجد الإرادة السياسية. وقد أبرزت الأوساط العلمية والتكنولوجية

جولة أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الطاقة المتعلقة بالتنمية المستدامة التي عُقدت بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٢ في الهند، كمثال على التعاون الناجح بين العلماء والمجموعات الرئيسية الأخرى.

٣١ - وخلال الحوار الذي أعقب ذلك، أكدت الدانمرك الخبرة الإيجابية لمجلس القطب الشمالي في إيجاد عملية مشاركة؛ وأشار الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية برشلونة المتعلقة بحماية بحر البلطيق كمثال آخر على النجاح، كما أشارت تركيا إلى جهودها المتواصلة لإشراك الشباب في عمليات اتخاذ القرارات.

٣٢ - وقد أبرزت البرازيل وبنغلاديش والفلبين خبراتها الإيجابية في إشراك المجموعات الرئيسية في العمليات التحضيرية الوطنية من أجل مؤتمر القمة. كما أشارت اليابان إلى إنشاء شبكة من ١٥٠ مبادرة محلية لجدول القرن ٢١ في البلد، وذلك بالتعاون مع المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، إلى أن هذه الخبرة هي الآن في توسع في البلدان المجاورة، مثل الصين وجمهورية كوريا، وأعلنت عن ندوة للمبادرات المحلية لجدول القرن ٢١ من المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في يوكوهاما، وذلك كمساهمة في مؤتمر القمة.

٣٣ - كما حدد أصحاب المصلحة عقبات عديدة تقف أمام تمكين وتعزيز المشاركة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين تحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه العقبات:

(أ) ضعف القدرة على المشاركة وعدم التوصل إلى المعرفة التي تتجاوز الحدود والوسائل المؤسسية التي تُمكِّن المجتمعات المحلية؛

(ب) عدم كفاية الأطُر المؤسسية من أجل إجراء الحوار، بما في ذلك التحديد الواضح للآليات والشركاء ومؤشرات النتائج؛

(ج) عدم توفر الأطُر الحكومية الضرورية التي تضمن مجالا مناسبا لتوسع الأعمال التجارية السليمة؛

(د) السياسات الضارة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى؛ والأثر السيئ الناجم عن التحويل إلى القطاع الخاص والعولمة في الحقوق والتمكين؛

(هـ) تناقص الدعم المقدم لصغار المزارعين، والخلل الذي اعتور التجارة الدولية، وتبديد طاقات المجتمعات الزراعية المحلية بسبب الصراعات المسلحة، والآثار الضارة للإعانات في القطاع الزراعي، وازدياد الفقر في القطاع الريفي؛

(و) ازدياد عدم المساواة بين البلدان وفي داخلها، وتعاظم سلطة قطاع الشركات ونفوذه؛

(ز) عدم المساواة في المشاركة بين المجموعات الرئيسية، وخاصة فيما يتعلق بنفوذ الأعمال التجارية، وعدم الاعتراف بالتنوع بين الأطراف المعنية؛

(ح) عدم توفر التثقيف والوعي بشأن مسائل التنمية المستدامة؛

(ط) عدم توفر المنظورات المتعلقة بالمرأة وعدم تعميمها في مجال اتخاذ القرارات الوطنية والدولية؛

(ي) عدم توجيه الاهتمام الكافي للصحة في مكان العمل، مع الإشارة بوجه خاص إلى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز كإحدى أكثر المسائل المتعلقة بمكان العمل إلحاحا في عصرنا؛

(ك) اللجوء إلى القوة لحل الصراع، وعدم التأكيد بشكل كاف على السلم والأمن كشرطَين أساسيين مسبقين للتنمية المستدامة.

٣٤ - وردت بلجيكا فاتفقت مع المنظمات غير الحكومية في الرأي على أن مجال العمل هو أبعد ما يكون عن كونه مناسبا من حيث الإنصاف والمشاركة من جانب المجموعات الرئيسية. كما أكدت جمهورية كوريا الأهمية الرئيسية للحد من الفقر، وخاصة في المناطق الريفية.

٣٥ - وقد قُدم عدد من الاقتراحات بشأن الإجراءات في المستقبل، منها:

(أ) إعطاء أصحاب المصلحة دورا أكبر في عملية اتخاذ القرارات وزيادة قدراتهم المؤسسية في هذه العملية؛

(ب) تحسين التكافؤ في الفرص للاشتراك في عملية أصحاب المصلحة، بما في ذلك دعم المشاركة من جانب المجموعات المعرضة للتهميش؛

(ج) وضع إطار عالمي من أجل اتفاقية بشأن المشاركة في اتخاذ القرارات، باستخدام الأُطُر القائمة مثل اتفاقية آروس، والعديد من المبادرات الإقليمية الساعية إلى تنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو دي جانيرو بشأن التنمية البيئية، كأساس؛

(د) التشجيع على الرصد المستقل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، (مثل مبادرة الوصول)؛

(هـ) تعزيز إطار الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات؛

(و) إنشاء آليات إقليمية لبناء القدرة عن طريق التعاون بين المجموعات الرئيسية والأمم المتحدة؛

(ز) تعزيز صيغة أكثر توازنا للامركزية في المسؤولية التي يصاحب فيها وزع السلطة وتقديم الخدمات مشاطرة كافية في الموارد والسلطة؛

(ح) اتباع نهج النظم الإيكولوجية في تخطيط التنمية المستدامة؛

(ط) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية بقصد منح الأولوية لبناء القدرة، وبناء القدرة على المشاركة لدى منظمات الفلاحين؛

(ي) النظر في تمويل التنمية المستدامة في عملية التمويل من أجل التنمية؛

(ك) إضافة الإدارة الرشيدة كعمود رابع بالنسبة للتنمية المستدامة؛

(ل) تبسيط عملية التفويض لدى الأمم المتحدة؛

(م) إنشاء صفحات للأمم المتحدة على الشبكة العالمية أيسر استعمالا بقصد زيادة الوصول إلى المعلومات؛

(ن) إنشاء دار مقاصة لنشر الممارسات الأفضل والدروس المستفادة في مجال التنمية المستدامة؛

(س) وضع إطار متعدد الأطراف من أجل الإنتاج والتجارة يشمل المبادئ التي ينطوي عليها حق جميع البلدان في حماية أسواقها المحلية، ومبدأ الاحتياط، والمشاركة الديمقراطية، وفرض حظر على جميع أشكال طرح النفايات؛

(ع) إلغاء جميع ديون البلدان النامية غير المدفوعة وإلغاء ممارسات التكيف الهيكلي؛

(ف) تمكين قيام علاقة أوثق بين الأوساط العلمية وصانعي السياسات؛

(ص) استغلال قدرة الأوساط العلمية والتكنولوجية على دعم الحكومات والمجموعات الرئيسية في

تكييف مبادئ الملكية الفكرية، وفي تحسين شبكات المعلومات وهياكلها الأساسية؛

(ق) الاعتراف بمعايير العمل الأساسية لدى منظمة العمل الدولية؛

(ر) توفير الأدوات اللازمة لضمان معايير الصحة والسلامة خلال عمليات الإنتاج؛

(ش) تقديم الدعم السياسي والمالي لعقد مؤتمر للشباب قبل مؤتمر القمة؛

(ت) صياغة قرار للأمم المتحدة لتسهيل الشراكة من أجل السلام؛

(ث) وضع برنامج لمنع العنف.

٣٦ - وردت الجمهورية التشيكية فوافقت مع السلطات المحلية على الحاجة إلى لا مركزية متوازنة، وأفادت كذلك بأنه ينبغي أن يكون جميع أصحاب المصلحة شركاء متساوين ومشتركين في المفاوضات المتعلقة بعملية مؤتمر القمة. وأكدت الدانمرك على أهمية مشاركة الحكومات المحلية في عملية المفاوضات المتعلقة بمؤتمر القمة، وشددت على أهمية الاستمرار في توليد الأفكار والتماس وجهات النظر من أصحاب المصلحة الآخرين، مثل القطاع الخاص، من أجل إيجاد إطار لصفقة شاملة من أجل مؤتمر القمة.

٣٧ - وأكد الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة والسكان الأصليين. كما ذكر أن على قطاع الأعمال التجارية مسؤولية وأنه يتحتم عليه إبلاغ المستهلكين بالعواقب المترتبة على البيئة من جراء المنتجات التي ينتجها. وأيدت تركيا نداء الشباب من أجل أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. كما أعربت عن تشككها في العملية الإقليمية واقترحت نهجا دون إقليمية. وأعلنت إندونيسيا عن الحاجة إلى اكتشاف آليات لترجمة الشراكات بين المجموعات الرئيسية والحكومات وفيما بين المجموعات الرئيسية إلى أعمال ملموسة، كما أكدت على أهمية التركيز في عملية مؤتمر القمة على اتخاذ إجراءات.

٣٨ - واتفقت البرازيل والسويد على أن المشاركة العريضة في عمليات اتخاذ القرارات هي أمر أساسي لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والمشاريع. ورأت الصين أنه ينبغي للحكومات أن تهيئ البيئة الصالحة لمشاركة المجموعات الرئيسية. وأكدت اليابان على أهمية الاتصال الشبكي بين المجموعات الرئيسية بقصد تعزيز المشاركة الفعالة. وأكدت بلجيكا على أهمية مشاطرة الخبرات والفروق في مختلف الآليات المستخدمة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأيدت بنغلاديش وإسرائيل اقتراح هنغاريا المقدم في اليوم السابق والداعي إلى إدراج المربين ووسائط الإعلام كمجموعتين رئيسيتين إضافيتين. وبالإضافة إلى هذا، اقترحت إسرائيل إضافة قطاع الإعلان بالنظر لدوره الهام في كسب ثقة المستهلك. كما أيدت نشر الوعي العام وتفهم مبدأ التنمية المستدامة عن طريق زيادة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وعن طريق الخطط الوطنية المتعلقة بالتثقيف في مجال التنمية المستدامة الموضوعة بالمشاركة الفعالة من قبل الشباب والأعمال التجارية.

الجلسة العامة الختامية

مناقشة فرص التنفيذ الجديدة

٣٩ - قام الرئيسان المشاركان لفريقي النقاش بتلخيص النقاط الرئيسية التي تم التوصل اليها. وقد علقت مجموعات رئيسية بالتفصيل على هذه الملخصات فأكدت عددا من النقاط، منها الحاجة إلى توفير التثقيف في مجال التنمية المستدامة؛ وزيادة الدعم المقدم للحكومات المحلية؛ وبناء القدرة على تمويل العلوم والتكنولوجيا لحفز العمالة والحد من الفقر؛ وتوسيع قاعدة المعارف لتشمل المعرفة التقليدية

وإتاحة المعلومات بقصد إيجاد العمالة وتسهيل نقل التكنولوجيا، وإيجاد حلول بديلة للتمويل والإعفاء من الديون، ومعالجة القيم الاجتماعية المتضاربة وإعادة تشكيل الأسواق لتشجيع السلوكية المناسبة للتنمية المستدامة؛ وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستديمة. وأكد جميع المشتركون على مبادرات الشراكة بوصفها جوهرية بالنسبة للتنفيذ.

٤٠ - وأكد المزارعون بشكل محدد على حاجة الحكومات إلى الاستثمار في الزراعة وضمان الوصول إلى الأرض والموارد. وأكدت الأوساط العلمية على الصحة وعلى الحاجة إلى مزيد من التركيز على البحوث الطبية والمسائل السكانية. أما السكان الأصليون فقد ربطوا بين استئصال الفقر والأمن الإقليمي، والسيطرة على الموارد الاقتصادية والطبيعية، وأيدوا تقرير المصير بالنسبة للنماذج الإنمائية لإدارة المجتمعات وإنعاش النظم الإيكولوجية عن طريق استخدام الأساليب التقليدية. وأكدت النساء على الحاجة إلى أهداف محددة الزمن. أما النقابات العمالية فقد منحت الأولوية للشراكات في مكان العمل القائمة على حقوق العمال الأساسية، مع التركيز على العمليات المتعلقة بالمراتب الدنيا لضمان المشاركة في مكان العمل. وأكدت المنظمات غير الحكومية على مبدأ الاحتياط كحق سيادي. في حين دعا الشباب الحكومات إلى تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٤١ - وأيد كثيرون بياني توفالو وإندونيسيا الداعيين إلى أن يراعي العمود الاجتماعي المتمثل بالتنمية المستدامة مراعاة كاملة البُعد الروحي الإنساني وأن يُدخل الأخلاق والقيم الحضارية في التثقيف المتعلق بالتنمية المستدامة. في حين شككت النقابات العمالية في أخلاقية التحويل إلى القطاع الخاص وإلغاء الأنظمة. ودعي النساء والسكان الأصليون إلى استعراض الكيفية التي يتم بها صرف المساعدة الإنمائية الرسمية استعراضا دقيقا. وأثارت غانا مسألة القرصنة البيولوجية. وأيدت بنغلاديش تعميم مبدأ التنمية المستدامة في التخطيط الوطني وأعربت عن ثقتها في دور وسائط الإعلام في هذا الصدد.

٤٢ - وأيدت إندونيسيا والبرازيل النواحي المثيرة لقلق المجموعات الرئيسية فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا. وأشارتا إلى أنه لا بد من تدارك الفجوة الرقمية لضمان المشاطرة العادلة في فوائد العولمة. وأكدت اليابان التزامها بدعم شبكات الحوار. كما أكدت الأوساط العلمية على أن بناء القدرة في البلدان النامية يتطلب الالتزام من جانب جميع الحكومات وحذرت من الاتجاه إلى تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن الالتزام بالعمل على تحسين الوصول إلى المعلومات، ودعا الأوساط العلمية والتكنولوجية إلى المساهمة في إيجاد تكنولوجيا أكثر نظافة، وخاصة في قطاع الطاقة. وأكدت جنوب أفريقيا على أن يركز مؤتمر القمة على السعي إلى تحقيق أهداف محددة الزمن واتخاذ تدابير عملية لنقل التكنولوجيا، مع إبراز الدور المحتمل للقطاع الخاص في هذا الشأن. وأشار رجال الأعمال والصناعة إلى أن نقل التكنولوجيا هو عملية. كما لاحظ الاتحاد الأوروبي أهمية إدراج الإجراءات المتخذة من جميع المستويات الحكومية في الخطط الناجمة عن مؤتمر القمة.

٤٣ - وأيد كثيرون تعزيز الترابط بين الحكومات وأصحاب المصلحة في تحقيق النتائج، وزيادة المشاركة من جانب المجموعات الرئيسية في عمليات الأمم المتحدة، وتعزيز لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة الحكومية - الدولية الرئيسية التي تعالج التنمية المستدامة. وأكدت هولندا على أهمية تعزيز التنوع في أعمدة التنمية المستدامة الثلاثة جميعها. وأكدت تركيا على الحاجة إلى الشراكات المحلية، في حين ربطت الصين بين زيادة المشاركة من جانب أصحاب

المصلحة وتحسين التعاون على المستوى الدولي. وعرضت جنوب أفريقيا بالتفصيل عددا من النقاط بشأن المضي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ودعت إلى التزام سياسي رفيع المستوى وشجعت النقاش على المستوى الوطني.

٤٤ - كما قدمت الاقتراحات الإضافية التالية:

(أ) تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والحكومات لإيجاد مبادرات من أجل سلوكية مستدامة في الإنتاج والاستهلاك؛

(ب) اعتماد أهداف وجداول زمنية لزيادة استخدام الطاقة المتجددة؛

(ج) تعبئة الشراكات بين رجال الأعمال والصناعة، والحكومات، والعمال، والمجتمع المدني، للتصدي للعولمة على شكل مشاريع ملموسة؛

(د) الاعتراف بدور القطاع الخاص في تطوير الطاقة المستدامة؛

(هـ) إدارة المياه كمورد اقتصادي محدود وكرصيد حضاري مشترك؛

(و) تعزيز لجنة التنمية المستدامة كمؤسسة لإدارة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي؛

(ز) بناء القدرة في مجال العلوم والتكنولوجيا من خلال التعاون بين مؤسسات البحوث والقطاع الخاص والحكومات؛

(ح) وضع خطط عمل لضمان المساواة في الوصول إلى المعلومات؛

(ط) إدخال الأمن الغذائي والتنمية الريفية في جدول أعمال مؤتمر القمة، مع التركيز على الأسواق المتكافئة العادلة الحسنة التنسيق والاستثمار في الزراعة، وكذلك تحقيق الاستدامة الاقتصادية لصغار المزارعين.

المرفق الثالث

اقتراحات بشأن الشراكات/المبادرات من أجل تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

مقدمة

سوف تشمل الفئة الثانية من نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة طائفة عريضة من الشراكات التي تركز على مبادرات ملموسة ومحددة لتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وسوف تعلن هذه الشراكات في اجتماعات الشراكة المزمع عقدها خلال الجلسات الرسمية لمؤتمر القمة.

وخلال الدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة المنعقدة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة الخامس (٢٨ كانون الثاني/يناير – ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)، قُدم عدد من الاقتراحات المتعلقة بالشراكات. وترد أدناه قائمة إرشادية تحدد المجالات العريضة التي أبدى عدد كبير من أصحاب المصالح اهتمامهم بها. وهذه القائمة لا تعتبر جامعة مانعة أو نهائية وإنما يمكن زيادة تحسينها.

والغاية من هذه القائمة هي تشجيع الأطراف المهتمة على اتخاذ التدابير اللازمة. ومن المتوقع أن تقوم هذه الأطراف بتحديد الشركاء والأهداف والجداول الزمنية وترتيبات الرصد بشكل واضح وكذلك آليات التنسيق والتنفيذ والترتيبات المتعلقة بالتمويل المنهجي والتمويل الذي يمكن التنبؤ به وبعمليات نقل التكنولوجيا التي قد تكون لازمة للقيام بتلك المبادرات. ويمكن تقديم تقارير عن التقدم المحرز إلى الدورة الرابعة للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، وهي الدورة المزمع عقدها في جاكرتا خلال الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ولكي تصبح هذه الشراكات جزءا من الفئة الثانية من النتائج فإنه ينبغي تدشينها خلال انعقاد مؤتمر القمة.

قائمة المقترحات

- مبادرة عالمية لتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص وللمؤسسات من أجل زيادة تدفق رأس المال الأجنبي والمنح إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان التي لم تتمكن من اجتذاب مثل هذه التدفقات.
- شراكات عامة/خاصة لتقديم المساعدة المالية اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية المطلوبة في البلدان النامية.
- شبكة عالمية ذات صلة بهياكل الدعم المؤسسية، بما في ذلك نظم المعلومات ومراكز التكنولوجيا ومؤسسات البحث والاستحداث من أجل زيادة نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية.
- شراكات لإنتاج التكنولوجيات الإنتاجية الأنظف والتعجيل بإضفاء الطابع التجاري عليها ونشرها.
- شراكة عالمية خاصة/عامة لاستحداث ونشر تكنولوجيات سليمة وفي متناول اليد من أجل تحسين الإنتاجية والإدارة البيئية.

- شراكة عامة/خاصة لتوفير الحوافز اللازمة للمزيد من الشركات والشركات عبر الوطنية من أجل تيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا، وذلك، مثلا، بإشراكها في مجمعات الإنتاج والعرض ودعمها.
- شراكة لإقامة شبكة تكنولوجية وعلمية.
- شراكات لإيجاد رابطة بين البلدان التي لديها قدرات في مجال المعدات والمؤهلات اللازمة لإنتاج البرامج، والحاجة لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على نطاق عالمي.
- شراكات لإيجاد رابطة بين مراكز الامتياز الإقليمية التي تريد أن تسهم في تطوير القدرات المعرفية للبلدان النامية.
- مبادرة عالمية لتوفير الوقود الخالي من الحديد بتقديم المساعدة التقنية والتكنولوجية والمالية اللازمة إلى البلدان النامية.
- مبادرة عالمية لتوفير المساعدة المالية والتقنية اللازمة للتخلص المرحلي من عنصر الحديد الموجود في الجازولين وخفض عنصري الكبريت والبترين وكذلك الذريرات التي تلتصق بعوادم السيارات من أجل تقليل آثار تلك العوامل على الصحة.
- شراكات إقليمية لتقديم المساعدة اللازمة للاستعاضة عن وقود الكتل الاحيائية التقليدية والفحم التقليدي بأنماط من الوقود النظيف والمتاح بأسعار زهيدة.
- شراكة عالمية عامة/خاصة لاستحداث ونشر التكنولوجيات اللازمة للنظافة الصحية وتصريف الفضلات في المناطق الريفية والحضرية بالبلدان النامية.
- شراكة عالمية لتحسين المستوطنات البشرية، بما في ذلك عن طريق دعم السلطات المحلية فيما يتعلق ببناء القدرات.
- مبادرة عالمية لتشجيع الاستثمار في مجال تطوير شبكات النقل العام.
- مبادرة عالمية لعكس اتجاه انخفاض التمويل المقدم من القطاع العام لأغراض البحوث الزراعية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- شراكة لزيادة فرص الوصول إلى نظم الري الفعالة بأسعار زهيدة.
- شراكة عالمية للتشجيع على استحداث ونشر التكنولوجيات البيولوجية الرخيصة والمأمونة، خاصة لأغراض الإنتاج الزراعي.
- شراكة عامة/خاصة لزيادة إلمام المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف بالتقنيات والمعارف الزراعية الأساسية.
- شراكات لتحقيق الهدف الوارد في إعلان الألفية والمتمثل في خفض عدد الناس الذين لا يستطيعون الوصول إلى، أو الحصول على، مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
- شراكات عامة/خاصة لتحسين إتاحة الموارد المائية إلى المستعملين بطريقة تتسم بالكفاءة والإنصاف.
- تحالف عالمي معني بالطاقة المتجددة وتكنولوجيات توفير الطاقة التقليدية النظيفة من

أجل إتاحة خدمات الطاقة بحلول عام ٢٠١٥ لبليون شخص، معظمهم في المناطق الريفية والمناطق النائية في البلدان النامية، ولا يستطيعون حاليا الحصول على خدمات الطاقة الحديثة.

- شراكة عالمية لتمويل الطاقة اللازمة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الطاقة الفعالة، ولاقتسام تكنولوجيات الطاقة النظيفة على الصعيد العالمي.
- شراكة عالمية للحث على استعمال الغاز الطبيعي.
- شراكات لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتمويل التنمية المستدامة، خاصة في مجالات الفقر والجوع والصحة والحماية البيئية وإدارة الموارد، في إطار مبادرة أفريقيا.
- مبادرة عالمية لإتاحة إمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة الرخيصة والمتنوعة لأفريقيا، خاصة في المناطق الريفية، وذلك بحلول عام ٢٠٠٥.
- مبادرة عالمية لسد الفجوة الرقمية وعكس اتجاه التهميش بالنسبة لأفريقيا بحلول عام ٢٠٠٥.
- شراكات لمضاعفة الإنتاجية الزراعية في أفريقيا ضمن إطار زمني معقول.
- مبادرة عالمية لمساعدة البلدان الضعيفة على تعبئة كافة الموارد اللازمة للتكيف على تغير المناخ، بما في ذلك إنعاش المجتمعات التي تتعرض للكوارث الطبيعية المتصلة بسوء الأحوال الجوية.
- شراكة عالمية لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

المرفق الرابع

قائمة الوثائق التي عرضت على اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/CN/17/2002/PC.2/1	١	جدول الأعمال المؤقت
E/CN/17/2002/PC.2/1/Add.1		تنظيم الأعمال المقترح
E/CN/17/2002/PC.2/2	٢	رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة
E/CN/17/2002/PC.2/3	٢	رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيسلندا
E/CN/17/2002/PC.2/4	٢	مذكرة من الأمين العام يحيل بها الإسهام المقدم إلى مؤتمر القمة من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في دورته السابعة
E/CN/17/2002/PC.2/5	٢	مذكرة من الأمين العام يحيل بها نتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية
		إضافة
E/CN/17/2002/PC.2/5/Add.1		البيان الوزاري المقدم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى مؤتمر القمة
E/CN/17/2002/PC.2/5/Add.1/Corr.1		تصويب
		(بالروسية فقط)
E/CN/17/2002/PC.2/5/Add.2		منهاج عمل ريو دي جانيرو على الطريق إلى جوهانسبرغ، ٢٠٠٢
E/CN/17/2002/PC.2/5/Add.3		الإعلان العربي المقدم إلى مؤتمر القمة
E/CN/17/2002/PC.2/5/Add.4		الإعلان الوزاري الأفريقي المقدم إلى مؤتمر القمة
E/CN/17/2002/PC.25/Add.5		لم يصدر
E/CN/17/2002/PC.2/5/Add.6		إعلان سنغافورة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة
E/CN/17/2002/PC.2/6	٢	مذكرة من الأمين العام عن الجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصالح المتعددة
		إضافة
E/CN/17/2002/PC.2/6/Add.1		ورقة حوار أعدتها المنظمة النسائية
E/CN/17/2002/PC.2/6/Add.2		ورقة حوار قدمها الشباب
E/CN/17/2002/PC.2/6/Add.3		ورقة حوار مقدمة من السكان الأصليين
E/CN/17/2002/PC.2/6/Add.4		ورقة حوار مقدمة من المنظمات غير الحكومية
E/CN/17/2002/PC.2/6/Add.5		ورقة حوار مقدمة من السلطات المحلية
E/CN/17/2002/PC.2/6/Add.6		ورقة حوار مقدمة من الأوساط العمالية والنقابية
E/CN/17/2002/PC.2/6/Add.7		ورقة للحوار مقدمة من الأعمال التجارية والصناعة
E/CN/17/2002/PC.2/6/Add.8		ورقة حوار أعدتها الأوساط العلمية والتكنولوجية

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/CN/17/2002/PC.2/6/Add.9		ورقة حوار مقدمة من منظمات المزارعين
E/CN/17/2002/PC.2/7	٢	تقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
E/CN/17/2002/PC.2/8	٢	منهاج عمل فنوم بنه الإقليمي بشأن التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ
E/CN/17/2002/PC.2/9	٢	رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لفنلندا
E/CN/17/2002/PC.2/10	٢	رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة لألمانيا
E/CN/17/2002/PC.2/11	٢	مذكرة من الأمين العام يحيل بها الإسهام المقدم إلى مؤتمر القمة من مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر
E/CN/17/2002/PC.2/12	٢	مذكرة من الأمين العام يحيل بها بيان المجلس التنسيقي للرؤساء التنفيذيين في المنظومة أمام اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية
E/CN/17/2002/PC.2/13	٢	رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ مقدمة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا
E/CN/17/2002/PC.2/14	٢	رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا
E/CN/17/2002/PC.2/15	٢	رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لساموا والأمين العام لوزارة البيئة لأيسلندا
E/CN/17/2002/PC.2/16	١	مذكرة من الأمين العام عن اعتماد المنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى لمؤتمر القمة
E/CN/17/2002/PC.2/17	١	مذكرة من الأمانة العامة عن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال اللجنة بوصفها اللجنة التحضرية
E/CN/17/2002/PC.2/18	٢	رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بأعمال المملكة المتحدة
E/CN/17/2002/PC.2/19	١	رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين
E/CN/17/2002/PC.2/L.1	٣	مشروع التقرير
E/CN/17/2002/PC.2/CRP.1 (بالانكليزية فقط)		برنامج الاجتماعات وأنشطة الدورة الثانية للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية
E/CN/17/2002/PC.2/MISC.1		مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في مؤتمر القمة
E/CN/17/2002/PC.2/MISC.2		مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها المساهمة المقدمة إلى مؤتمر القمة من الهيئة الفرعية لمعاهدة التنوع البيولوجي
E/CN/17/2002/PC.2/MISC.3		لم تصدر
E/CN/17/2002/PC.2/MISC.4		مذكرة من الأمانة العامة تحتوي على قائمة بورقات المعلومات الأساسية التي عرضت على اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية

220302 200302 02-25865 (A)
0225865